

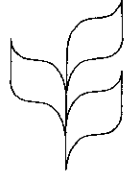


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/7/11
20 September 2001

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع السابع
مونتريال ، ١٢ - ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠١
البند ٣-٥ من جدول الأعمال المؤقت *

التدابير الحافزة

مقترحات لتصميم وتنفيذ مقترحات حافزة

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

أعدت هذه المذكرة استجابة للمقرر ١٥/٥ الصادر عن مؤتمر الأطراف والذي كان مما تضمنه دعوة إلى الأمين العام إلى التعاون مع المنظمات الأخرى لجمع المعلومات المتعلقة بالصكوك التي تساند الحوافز الإيجابية والمعلومات عن التدابير المعاكسة وإلى وضع مقترحات في سبيل تصميم وتنفيذ تدابير حافزة تعرض على الاجتماع السابع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (هفمعتت) . وتأخذ هذه المذكرة في الحسبان العمل المقدم إلى الأمانة من طائفة من المنظمات ذات الصلة ، وكذلك آراء أعضاء فريق الاتصال المعني بالتدابير الحافزة ، قامت الأمانة بتجميعها ، خصوصاً الآراء التي تدعو وضع برنامج عمل للتعاون المستقبلي بشأن التدابير الحافزة بين المنظمات الدولية المعنية ، في سبيل إيجاد نهج عملي لتصميم وتنفيذ تلك التدابير . والإطار الذي تتضمنه هذه المذكرة سوف يناقشه الخبراء وغيرهم من أصحاب الشأن في ورشة تعقد في سبتمبر ٢٠٠١ ، قبل تقديم وثيقة نهائية إلى الاجتماع السابع لـ هفمعتت .

والتدابير الحافزة تقسم بصفة عامة إلى أربع فئات : الحوافز الإيجابية ؛ الحوافز المعاكسة ؛ إزالة الحوافز المعاكسة ؛ الحوافز غير المباشرة . ودور التدابير الحافزة فيما يتعلق بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع

UNEP/CBD/SBSTTA/7/1. *

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

البيولوجي هو تحسين اتخاذ القرارات في هذا المجال ، لصيانة الجانبين العام والخاص للتنوع البيولوجي ومكوناته . وفي سبيل تعزيز وضع الحوافز ، تقترح المذكرة الحالية وجود أربع مسائل شاملة لعدة قطاعات ، مرتبطة بتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة التي يمكن أن تكون على نحو مفيد موضوع تعاون دولي : جمع ونشر المعلومات ؛ إشراك أصحاب الشأن بما فيهم مجتمعات السكان المحليين والأصليين ؛ توسيع نطاق التقنيات المتعلقة بالتقييم ؛ بناء القدرة على عدد من المستويات تشمل القدرة العلمية والتقنية والقدرة القانونية والإدارية والقدرة المالية .

أن هذه هي الورقة ، إذ تستمد من الإطار المقترح من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومع مراعاة الدروس المستفادة من عدد من دراسات الحالات ، تقترح عدداً من العناصر التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في تصميم ووضع التدابير الحافزة شاملة ما يلي :

- (أ) تبيين المشكلة (التهديدات الكامنة ، الأهداف ، تبيين أصحاب الشأن ، أسلوب المشاركة) ؛
- (ب) التصميم (نهج الأنظمة الإيكولوجية ، النهج التحوطي ، مبدأ الكفاءة ، تحمل التكاليف داخلياً إنشاء قيمة للمجتمعات المحلية ، توليفة من التدابير) ؛
- (ج) تسهيل التنفيذ وبناء المساندة وتوفير القدرة اللازمين (القدرة البشرية ، الترتيبات المؤسسية ، إشراك أصحاب الشأن ، التمويل) ؛
- (د) الإدارة والرصد والتطبيق (القدرة الإدارية والقانونية ، التمويل) .

وسوف تقدم تلك المعلومات لمناقشتها في ورشة ، بقصد وضع مقترحات لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة التي تقتضي مساندة من طائفة واسعة من البلدان . ومن الاعتبارات الأساسية التسليم بأن تدبيراً وحيداً لن يكفي لمعالجة التعقيدات التي تصادف في اتخاذ القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام . ولذا ينبغي في أي أسلوب يتبع في صنع القرار أن يراعي توليفة من التدابير لتحقيق الهدف المنشود ، مع مراعاة الظروف المحددة للبلد المعني بالذات . وعليه فإنه من الأهمية الجوهريّة النظر في الطرائق التي تتفاعل بها التدابير الحافزة التكميلية بعضها مع بعض للتصدي للجوانب المختلفة لنظام إيكولوجي معقد ، يشمل مكوناته الاقتصادية والبيئية والاجتماعية .

وأخيراً هناك توصيات مقدمة بشأن التعاون المستقبلي في مجال التدابير الحافزة . وهذه التدابير مهيكلة بحيث تدخل في الموضوعات الأربعة الشاملة لعدة قطاعات والمقدمة في مطلع هذه الورقة . والغرض من تلك التوصيات هو أن تكون قاعدة للمناقشة في الورشة . فإذا ما أخذت تلك التوصيات مجتمعة ، فإنها قد تؤدي في خاتمة المطاف إلى برنامج عمل لمساندة الأطراف والمنظمات في وضع سياسات ومشروعات عملية ، وأن تكون إرشاداً للآليات المالية في سبيل المساندة الفعلية ووضع قائمة أولويات في مجال التدابير الحافزة الرامية إلى الحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

توصيات مقترحة

أن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية مدعوة إلى النظر في التوصيات الصادرة عن الورشة المتعلقة بالتدابير الحافظة في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي ، التي سوف تعقد بمونتريال من ١٠ إلى ١٢ أكتوبر ٢٠٠١ ، والتي سوف تنظر في هذه المذكرة بوصفها وثيقة العمل الرئيسية التي ستكون بين يديها .

المحتويات

الصفحة	الفصل
١.....	موجز تنفيذي.....
٣.....	توصيات مقترحة.....
٥.....	أولاً- مقدمة.....
٦.....	ثانياً- التعاون.....
٧.....	ثالثاً- الشروط الأساسية للتطبيق الفعال للتدابير الحافظة.....
١٠.....	ألف- المعلومات.....
١١.....	باء- إشراك أصحاب الشأن بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين.....
١٣.....	جيم- التقييم.....
١٥.....	دال- بناء القدرة.....
١٧.....	رابعاً- وضع مقترحات لتصميم وتنفيذ التدابير الحافظة.....
٢١.....	خامساً- اتخاذ القرارات : اختيار التدابير المناسبة والتدابير التكميلية.....
٢٥.....	سادساً- توصيات للتعاون المستقبلي بشأن التدابير الحافظة.....
٢٥.....	ألف- المعلومات.....
٢٦.....	باء- إشراك أصحاب الشأن بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمحليين.....
٢٧.....	جيم- التقييم.....
٢٧.....	دال- بناء القدرة.....
٢٩.....	المرفق: إسهامات خاصة.....

أولاً - مقدمة

١- أن مؤتمر الأطراف ، بموجب مقرره ٥/٥ بشأن التدابير الحافزة ، دعا الأمين التنفيذي إلى القيام بما يلي :

"٣... التعاون مع المنظمات ذات الصلة مثل الفاو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليونديبي واليونيب ، والاتحاد العالمي للحفاظ ، في سبيل الدخول في جهد منسق والقيام ، من خلال ذلك الجهد ، بمرحلة أولى تتضمن ما يلي :

"(أ) جمع ونشر المعلومات الإضافية بشأن الصكوك التي تساند التدابير الحافزة وأدائها ووضع مصفوفة(matrix) تبين طائفة الصكوك المتاحة والغرض منها وتفاعلها مع التدابير السياسية الأخرى وكفاءتها بقصد تبين وتصميم صكوك ذات صلة بالموضوع حيث يكون الأمر مناسباً ، لمساندة التدابير الإيجابية ؛

"(ب) مواصلة تجميع المعلومات عن التدابير الحافزة المعاكسة ، وعن الطرائق والوسائل لإزالة أو تخفيف وقعها السلبي على التنوع البيولوجي ، من خلال دراسات حالات ودروس مستفادة ، والنظر في الكيفية التي يمكن بها تطبيق تلك الطرائق والوسائل ؛

"(ج) وضع مقترحات لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة ، كي تنظر فيها هفمعتت في اجتماعها السادس أو السابع وينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السادس"

٢- أعدت المذكرة الحالية استجابة للطلب المذكور . وهي تبني على العمل السابق الذي قامت به أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي تطبيقاً للمادة ١١ من الاتفاقية التي تسلط الضوء على استعمال التدابير الحافزة كأداة هامة لتعزيز الحفاظ والاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي . وقامت الأمانة بتعريف التدابير الحافزة بأنها " حدث محدد يصمم وينفذ للتأثير في الهيئات الحكومية ومحيط الأعمال والمنظمات غير الحكومية أو السكان المحليين على حفظ التنوع البيولوجي أو على استعمال مكوناته بطريقة مستدامة " /١ . وفي سبيل تدعيم برنامج العمل في هذا المجال قام الأمين التنفيذي ، في تعاون مع منظمات أخرى ، بوضع عدد من الوثائق عن تطبيق التدابير الحافزة . ويتضمن أحدث عمل تصنيف للتدابير ، ودراسات حالات تم استعراضها /٢ ومقترحات موضوعية لمواصلة العمل /٣ . ومع مراعاة عمل المنظمات الأخرى ذات الصلة ، تقدم المذكرة الحالية بعض الشروط الأساسية اللازمة لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة كما تقدم مصفوفة تقترح اعتبارات رئيسية مرتبطة بهذه المهمة .

٣- أن الجزء الثاني من هذه المذكرة يسلط الضوء على الجهود التعاونية التي بذلتها الأمانة إعمالاً للطلب الوارد في المقرر ١٥/٥ بإجراء هذا العمل في تعاون مع الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة . والجزء الثالث يقترح شروطاً أربعة أساسية في سبيل التطبيق الفعال للتدابير الحافزة : المعلومات ، إشراك أصحاب الشأن ،

UNEP/CBD/COP/3/24 /¹
UNEP/CBD/COP/5/INF/14 /²
UNEP/CBD/COP/5/15 /³

التقييم ، بناء القدرة . وهذه المجالات الأربعة تشكل أساس مشروع خطة عمل للتعاون المستقبلي بشأن التدابير الحافزة . ويتضمن الجزء الرابع عدداً من العناصر المرتبطة بتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة . أما الجزء الخامس فهو ينظر في التفاعل بين التدابير الحافزة ، مع التركيز على الحاجة إلى مزيج من التدابير الإضافية . ويتضمن الجزء الثالث مشروع توصيات كي تكون أساساً للمناقشة في وضع خطة عمل للتعاون المستقبلي بشأن التدابير الحافزة .

ثانياً - التعاون

٤- أرسل الأمين التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠٠ ، رسالة إلى عدد من المنظمات يدعوها بها إلى أن تقدم معلومات تبين الخطوط العريضة لأشطتها المتعلقة بالحوافز . والإجابات التي وردت على هذا الطلب هي أساس البحث الذي كان ركيزة هذه المذكرة ^٤ / وبصفة خاصة تستمد المذكرة دروساً مستفادة من دراسات الحالات الموجودة . ومن ضمن المصادر التي تعتمد عليها المذكرة نشرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي عنوانها *Handbook of Incentive Measures for Biodiversity: Design and Implementation (1999)* ، التي وضعت ، جزئياً ، كإسهام في العمل الجاري في نطاق اتفاقية التنوع البيولوجي ، إلى جانب إسهامات من الاتحاد العالمي للحفاظ " Examples of Various Kinds of Incentives and Disincentives " تنظر في أمثلة على الحوافز الإيجابية والسلبية المتعلقة بالقانون والمستعملة في سياق حماية البيئة ، والحفظ والاستعمال المستدام لها ، و " Towards a Programme of Work on Incentive Measures under the CBD: A working paper " .

٥- وبالإضافة إلى تلمس معلومات من عدد من المنظمات قامت الأمانة بتشكيل فريق اتصال معني بالحوافز ، يشمل ممثلين عن المنظمات الدولية أو عن الحكومات الوطنية ذات الصلة ^٥ / . وعقد اجتماع فريق الاتصال بمقر الأمانة يوم ١٣ مارس ٢٠٠١ ، على هامش الاجتماع السادس لـ هفمعتت . والغرض من الاجتماع كان مناقشة تنسيق العمل المتعلق بالتدابير الحافزة استجابة للمقرر ١٥/٥ .

٦- لاحظ فريق الاتصال أن قدراً محسوساً من العمل قد تم إنجازه من عدد من المنظمات بشأن التدابير الحافزة بما فيها العمل التحليلي ودراسات الحالات ووضع المبادئ التوجيهية . واعترف كذلك بأنه ، تمشياً مع روح وحرف المقرر الصادر عن مؤتمر الأطراف ، توجد حاجة إلى التحرك إلى مرحلة أقرب إلى اتخاذ التدابير الفعلية ، وإلى تبين الوسائل الكفيلة بتنفيذ الدروس المستفادة من هذا العمل . وفي هذا السياق ، أقتراح أن تقوم

^٤ أنظر المرفق بشأن الاسهام المحددة للحصول على موجز للإجابات التي وردت على رسالة الأمين التنفيذي

^٥ إن أعضاء فريق الاتصال المعني بالتدابير الحافزة يشملون ممثلين عن UNEP Economics and Trade

Unit; Economics Unit, IUCN-World Conservation Union; Iucn environmental Law Centre; Environment Directorate, OECD, Ministry of Housing, Spatial Planning and the Environment, Netherlands; Environment and Sustainable Development, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO); and Division on International Trade and Commodities, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)

الأمانة بدور المناقشة في تنسيق المرحلة القادمة الموجهة نحو الأعمال الفعلية ، في سبيل تعزيز التعاون بين المنظمات ذات الصلة العاملة في مجال التدابير الحافزة .

٧- اقترح عدد من الخطوات كطريقة للتقدم في سياق الإطار العالمي الذي يساند الحوافز الاجتماعية والاقتصادية والقانونية في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، التي تتسقها الأمانة . وقد تبين أن بناء القدرة هو عنصر أساسي لأي عمل مستقبلي . وكانت هناك اقتراحات أخرى تضمنت تجميع المبادئ التوجيهية الموجودة بشأن التدابير الحافزة ، بشكل سهل الاستعمال ويحقق الانسجام بين النهج المتعلقة بالدراسات القطرية ، ويعزز النهج التي تتناول أصحاب شأن متعددين . وقد رئي أن إشراك الخبراء الوطنيين وأنشطة التدريب ، إذا لزم الأمر ، في تعزيز تنفيذ التدابير الحافزة هو أمر هام في سياق الدراسات القطرية المستقبلية . واقترح المشاركون أن مشروع العناصر التي تدخل في خطة عمل تتعلق بالتدابير الحافزة هو مشروع ينبغي أن تواصل مناقشته في ورشة تعقد قبل الاجتماع السابع لـ هفمعتت . وبفضل تأييد حكومتي بولندا وبلجيكا ، استطاع الأمين التنفيذي أن يعقد هذه الورشة من ١٠ إلى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠ بمقر الأمانة بمونتريال .

ثالثاً- الشروط الأساسية للتطبيق الفعال للتدابير الحافزة

٨- أن التنوع البيولوجي يصف أعداد وأنواع الكائنات الحية الموجودة في كوكب الأرض ، من حيث أنواعها وأجناسها وأنماطها الإيكولوجية . والتنوع البيولوجي هو أيضا مصدر كثير من منتجات العالم . والموارد البيولوجية تضم الموارد الجينية والكائنات الحية أو أجزاءها ، والأواهل أو أية مكونات أحيائية أخرى في الأنظمة الإيكولوجية ذات القيمة الحالية أو الاحتمالية للجنس البشري^٦ ويتضمن ذلك موارد مثل الخشب والمنتجات غير الخشبية المستمدة من الأشجار والغابات مثلاً .

٩- أن التنوع البيولوجي يشمل خصائص تتعلق بالسلع العامة والخاصة . وبينما كثير من المنافع المستمدة من التنوع البيولوجي يستفيد منها الجمهور عامة ، على شكل منافع ثقافية واجتماعية واقتصادية ، إلا أن عدداً من مكونات التنوع البيولوجي له قيم خاصة به . ودور الحوافز هو تحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بجوانب القطاعين العام والخاص في التنوع البيولوجي . وفي بعض الحالات قد ينطوي ذلك على الحفظ المحض ، بينما في حالات أخرى ، تكون التدابير الحافزة التي تساند الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ومكوناته ، بديلاً صالحاً للبقاء^٧ . والتدابير التي تساند الاستعمال المستدام يمكن أن تسد فجوة الاستفادة بين الأنشطة المستدامة والبدائل غير المستدامة ، وهذه الحوافز هي أقرب سبيل إلى اكتساب مساندة من مجتمعات السكان المحليين ومن القطاع الخاص^٨ .

^٦ اتفاقية التنوع البيولوجي ، المادة ٢

^٧ أن اتفاقية التنوع البيولوجي تعرف الاستخدام المستدام أو الاستخدام القابل للاستمرار بأنه " يعني استخدام عناصر التنوع البيولوجي بأسلوب ومعدل لا يؤديان على المدى البعيد إلى تناقص (decline) هذا التنوع ومن ثمة صيانة قدرته على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال المقبلة " (المادة ٢) .

^٨ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ١٩٩٩ : *Handbook of Incentive Measures for Biodiversity: Design and Implementation*(1999)

١٠- توجد طائفة من التدابير الحافزة الإيجابية والسلبية لتشجيع الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي^٩ . والمقرر ١٥/٥ يسلط الضوء على التدابير الإيجابية وعلى إزالة الحوافز المعاكسة باعتبارها مجالات ذات أولوية للبحث في نطاق الاتفاقية . والحافز الإيجابي هو تدبير اقتصادي وقانوني أو مؤسسي مقصود منه أن يشجع الأنشطة المفيدة . وتشمل الحوافز الإيجابية مثلاً المبالغ التي تدفع للحفز على استعمال الوسائل العضوية في الزراعة ، وشؤون الضرائب والتدابير الضريبية وخطط تجنيد (set-aside) الأراضي الزراعية وشراء الأراضي على يد السلطات العامة أو بفضل منح وعمليات تسهيل الحفظ .

١١- أما التدابير الحافزة السلبية فهي آليات تحصر في النطاق الداخلي تكاليف الاستعمال و/أو الأضرار للتنوع البيولوجي في سبيل تثبيط الأنشطة التي تستنفد ذلك التنوع . والحوافز السلبية يمكن أن تشمل مثلاً فرض رسوم على الاستعمال ، ورسوم على عدم الامتثال ، وغرامات عن الأضرار ، وترتيب مسؤولية بيئية ، ووضع التزامات للأداء ، ووضع خطط لتخفيف أضرار الموائل وترتيب مسؤولية عن التلويث البحري .

١٢- والحوافز غير المباشرة تؤثر في التغيرات المحتملة من خلال قيم متغيرة غير تغيير مستويات الأضرار المحتملة مباشرة . وهي تشمل آليات التجارة وغير ذلك من الترتيبات المؤسسية التي تنتشر أو تحسن من أوضاع السوق ومن دلالات الأسعار المتعلقة بالموارد البيولوجية ، وتشجع على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . وهي تشمل مثلاً حصص صيد الأسماك الفردية والقابلة للتحويل ، وآليات حقوق الملكية ، وتسويق الأنواع ، والتقييد عن التنوع البيولوجي ، وخطط تجارية أو إصدار شهادات بشأن الانبعاثات ولصق بطاقات إيكولوجية ، وهي أمور قد يكون لها تطبيقات ذات نفع غير مباشر للتنوع البيولوجي مثلاً عن طريق توفير حوافز هامة للمنتجين على الأخذ بنظام مستديم لإدارة الغابات^{١٠} /

١٣- أما الحوافز المعاكسة فهي تدفع إلى سلوك مستدام يخفض من التنوع البيولوجي . وكثيراً ما تكون هذه الحوافز هي آثار جانبية غير متوقعة للسياسات الرامية إلى تحقيق أهداف أخرى . ويمكن أن تشمل تلك الحوافز إعانات أو تدابير أخرى من الحكومة ، لا تأخذ في الحسبان ما يوجد من عناصر خارجية للبيئة وكذلك القوانين أو الأعراف التي تحكم استعمال الموارد . والتخلي عن الحوافز المعاكسة يمكن أن يكون له وقع إيجابي على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

^٩ أنظر منظمة التعاون الإقليمي والتنمية ، ١٩٩٦- *Saving Biological Diversity; Jennifer Rietbergen*

McCracken and Hussein Abaza (eds) 2000. Economic Instruments for Environmental Management: A Worldwide Compendium of Case Studies. London: Earthscan Publications Ltd; IUCN. Environmental Law Centre. 2001 . Examples of Various Kinds of Incentives and Disincentives, UNEP/CBD/COP/5/INF/14; IUCN

^{١٠} أن لصق البطاقات وأصدار الشهادات المتعلقة بالمنتجات الخشبية هو ممارسة مستقرة بدرجة نسبية بموجب مجلس معيارية الغابات وغيره من المنظمات . والغرض من هذه الممارسة هو تحسين المعلومات لدى المستهلكين بشأن ممارسات إدارة شؤون الغابات التي تجسدها منتجات الأخشاب من خلال وضع مبادئ توجيهية ومعايير ومقاييس متفق عليها دولياً للأخشاب التي تنتج بصفة مستدامة . والخطط قائمة على أساس افتراض أن التجارة في الأخشاب يمكن أن توفر حوافز قوية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات . وزيادة السعر ، يمكن للمنتجين أن يستردوا التكاليف الإضافية المرتبطة بالإنتاج المستدام .

١٤- أن الجدول الآتي المستمد من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (١٩٩٦) ، يقدم طائفة من التدابير الحافزة المتاحة في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

إزالة الحوافز المعاكسة	الحوافز غير المباشرة	الحوافز السلبية	الحوافز الإيجابية
<ul style="list-style-type: none"> تخفيض وإعادة هيكلة السند الزراعي الضار بالتنوع البيولوجي إدخال تدابير الامتثال الرامية إلى الحفظ الزراعي اصلاح أسعار الامتيازات التي تعطى على الغابات العامة ورسوم إعادة الغابات وحقوق التأليف التقييم الكامل لمنافع الغابات الكف عن مبيعات الأخشاب بأقل من سعر التكلفة تعديل هيكل الضرائب تسعير خدمات المياه بما يراعي كل التكلفة تقييم الوقع على التنوع البيولوجي في قطاع النقل تسعير الطرق تقدير تكاليف ضياع التنوع البيولوجي في تقييم استثمارات الطاقة 	<ul style="list-style-type: none"> حصص فردية قابلة للتحويل في صيد الأسماك حقوق إيمانية قابلة للتبادل آليات حقوق الملكية تسويق الأنواع صفقات التلقيب في التنوع البيولوجي تعويضات الغابات تبادل الانبعاث الهوائي تبادل سكب النفايات الحقوق على الماء القابلة للتبادل بنوك تخفيف الأثار المترتبة بالأراضي الرطبة التنفيذ المشترك استبدالات الطبيعة بالديون الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الامتياز لصق البطاقات الإيكولوجية 	<ul style="list-style-type: none"> رسوم المستعملين رسوم عدم الامتثال فرض غرامات على الأضرار المسؤولية البيئية إلتزامات الأداء خطط هجرة الموائل المسؤولية عن التلويث البحري 	<ul style="list-style-type: none"> خطط تجنيب الأراضي الزراعية شراء الأراضي علي يد القطاع العام أو مساندة بالمنح محميات الأراضي الرطبة المواثيق/تسهيلات الحفظ اتفاقيات تقاسم التكاليف/ الإدارة خطط تعزيز الأنواع التربية العرفية المألوفة للتنوع البيولوجي التحويلات الدولية للتنوع البيولوجي دفعات الحافزة على الفلاحة العضوية الضرائب والتدابير الضريبية

١٥- أن الشروط الأربعة الأساسية التالية تشمل عدة قطاعات في سبيل تصميم وتنفيذ الحوافز التي ذكرت في الجدول السابق . وهي تمثيل مكونات رئيسية لمشروع خطة عمل في سبيل التعاون المستقبلي بشأن التدابير الحافزة المقدمة في الجزء السادس من هذا التقرير .

ألف- المعلومات

١٦- أن تجميع المعلومات هو أمر أساسي في تصميم التدابير الحافزة من جميع الأنواع . والنقص في المعلومات الوافية بشأن التنوع البيولوجي هو من العوائق الرئيسية في تنفيذ التدابير الحافزة السوية . ودراسات الحالات تؤيد مثلاً أن النقص في المعلومات بشأن استعمال وإدارة الأراضي والموارد هو من القيود الأولى التي تعرقل التنقيب عن بدائل سياسية في سبيل الحفظ . وبدون معلومات وافية يصعب أن تحدد بدقة التهديدات الواقعة على التنوع البيولوجي ، وتحدد الضغوط المؤدية إلى التهديد وتحدد المنافع التي يمكن الحصول عليها نتيجة للحفظ والاستعمال المستدام^{١١} . وتشجع الاتفاقية على إيجاد معلومات بشأن مكونات التنوع البيولوجي والتفاعلات بينها وما تتعرض له من ضغوط ، وكذلك بشأن الحوافز المحتمل وجودها لاتخاذ خطوات إيجابية في سبيل حفظ تلك المكونات .

١٧- وبالإضافة إلى تجميع المعلومات ذات الصلة فمن المهم نشرها على نطاق واسع . وحيث أن التنوع البيولوجي ليس مفهوماً فهماً جيداً في المعتاد ، فهناك حاجة دائمة إلى رفع مستوى الوعي بين راسمي السياسة العامة وفي صفوف الجمهور بشأن أهمية الحفظ وفرص الاستعمال لمكونات التنوع البيولوجي .

١٨- ومن المهم كذلك كفاءة تجميع ونشر المعلومات بين المسؤولين مباشرة عن الحفظ والاستعمال المستدام وعن تدهور التنوع البيولوجي ، بما في ذلك القطاع العام والمجتمعات المحلية . والمعلومات بشأن التهديدات الواقعة على التنوع البيولوجي وما يقدمه هذه التنوع من خدمات يمكن أيضاً أن تساعد على تعبئة الرأي العام

^{١١} تبينت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عدداً من أسباب قريبة تشمل تدمير أو تغيير الموائل واستغلال الأنواع الأبدية والتجانس (homogenization) والتلوث والتغيير البيئي العالمي ، يمكن أن تتبين فيها الأسباب الكامنة لضياح التنوع البيولوجي . فمثلاً أن تحويل الأراضي من الاستعمالات التي تعتمد على التنوع الشديد (مثل الغابات الطبيعية) إلى الاستعمالات التي تقوم على تنوع قليل (مثل الزراعة المكثفة) هو من الأسباب القريبة لضياح التنوع البيولوجي ، الذي يشمل أنقراض أنواع من الحيوان والنبات والطيور . والإخفاق في الأسواق وعدم وجود حقوق ملكية واضحة التحديد ، هي من بين الأسباب الكامنة وراء ضياح التنوع البيولوجي الذي يسببه تحول الأراضي . وهناك سبب ثان قريب هو الإفراط في استغلال الأنواع الأبدية ، وهو يحدث كنتيجة للحصاد والصيد غير المستدامين ، أي غير القابلين للاستمرار . والأسباب الكامنة وراء الإفراط في الاستغلال تشمل الإخفاق في الأسواق (خصوصاً في الأراضي الجماعية المفتوحة أو البحار) والنقص في المعلومات وحقوق الملكية غير المحددة تحديداً واضحاً ، أو الترتيبات المؤسسية الضعيفة . والتجانس ينطوي على اتجاه بعيد عن الزراعة المتنوعة إلى زراعة أنواع وحيدة ، أو إلى الأخذ بأنظمة تقوم على بضعة أنواع فقط . وتخفيض عدد أنواع المحاصيل يؤدي أيضاً إلى مزيد من تخفيض عدد الأنواع المساندة . ومن الأسباب الكامنة وراء التجانس هو التخصص في سبيل الحصول على إنتاجية أعلى . ومن الأسباب الإضافية لضياح التنوع البيولوجي الإدخال المتمدد أو غير المتمدد للأنواع الغريبة ، التي يمكن أن تفترس الأنواع المتوطنة ، وتتنافسها في الحصول على وسائل العيش أو تتنافس معها لإنتاج نسل مهجن . وضياح التنوع البيولوجي في هذه الحالات يمكن أن يكون نتيجة لقلّة المعلومات وللفهم المحدود للتفاعلات الإيكولوجية بل حتى نتيجة لمحاولات مقصودة لإزالة بعض الأنواع (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD ، ١٩٩٦) .

والإرادة السياسية اللذين يسهمان في صياغة تدابير حافزة ملائمة^{١٢} . والواقع أن إتاحة المعلومات لأصحاب الشأن وللجمهور الواسع يمكن أن تكون أمراً أساسياً لنجاح بعض التدابير الحافزة المحددة . فمثلاً بالنسبة لخطط تنفيذ إصدار الشهادات ولصق البطاقات الإيكولوجية ، يكون الوعي بقضايا التنوع البيولوجي أمراً لازماً للسماح للمستهلكين بالقيام بخيارات تساند الأنشطة المستدامة^{١٣} . وكانت عملية إصدار الشهادات ولصق البطاقات الإيكولوجية أنجح ما تكون في المناطق التي يكون فيها المستهلكون على وعي بالبيئة ولديهم دخول عالية نسبياً ومتفتحين لتأثير المنظمات غير الحكومية ولمجموعات المستهلكين ولوسائط الإعلام^{١٤} . وقد تكون لهذه الأنشطة أيضاً آثار محسوسة على الأفراد الذين يعيشون في مناطق يوجد بها تنوع بيولوجي ثري . فمثلاً قد يكون للتدابير غير المباشرة مثل إنشاء الأسواق وتعزيز فرص التنمية القائمة على أساس الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي ، آثار إيجابية في المناطق التي تعيش فيها مجتمعات أصلية أو محلية في ظل أنظمة إيكولوجية هشة وتبحث فيها تلك المجتمعات عن وسائل وطرائق لزيادة دخل العائلات^{١٥} .

١٩- بيد أن النقص في المعلومات لا ينبغي أن يؤدي حتماً إلى الحيلولة دون القيام بعمل لتشجيع استعمال التدابير الحافزة المناسبة . ويمكن اكتساب خبرة نفيصة من سلوك نهج ينطوي على " التعلم عن طريق العمل " . وبالإضافة إلى بناء القدرة وإلى اكتساب الخبرة بشأن التدابير الحافزة ، يمكن لهذا النهج أن يساعد على تبيين الأماكن التي توجد فيها فجوات خطيرة في المعلومات .

باء- إشراك أصحاب الشأن بما فيها مجتمعات السكان الأصليين والمحليين

٢٠- أن وضع نهج متماسك في رسم السياسة داخل الدوائر الحكومية التي يمتد نطاقها إلى مساندة النهج التشاركية ، التي تشمل أصحاب الشأن ، هو أمر رئيسي لوضع وتنفيذ التدابير الحافزة بنجاح ، والقضايا المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي تتعلق بالأفراد وبالجماعات ، التي تتراوح من أخصائي البيئة إلى أخصائي الحفظ وإلى الباحثين ورسمي السياسة وأصحاب المنشآت ومن يزاولون الصيد والمنقبين في التنوع البيولوجي . ومن المجموعات الأخرى ذات القيمة الأساسية بين أصحاب الشأن مجتمعات السكان المحليين والأصليين . والواقع أن نهجاً يشمل آراء تلك المجتمعات أمر تقتضيه الاتفاقية بموجب المادة ٨ (ي) ، التي تدعو الأطراف إلى " احترام المعارف والابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب الحياة التقليدية ذات الصلة بصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار ، والحفاظ عليها وصونها ، وتشجيع تطبيقها على أوسع نطاق ، بموافقة ومشاركة أصحاب هذه المعارف " .

¹² / OECD ، ١٩٩٩

¹³ / خطط إصدار الشهادات (كما في حالة الأخشاب المشهود لها والمنتجات العضوية المشهود لها) هي أيضاً طرائق هامة يمكن بها تملك زمام البيئة بوصفها فرصة تجارية ، وذلك عن طريق إعلام المستهلكين بشأن المنتجات الصديقة للبيئة وهو أمر يسمح أحياناً ببيع هذه المنتجات بأسعار أعلى .

¹⁴ / OECD ، " Creating Markets for Biodiversity Resources and Services " ، Draft 27 June 2000.

¹⁵ / مبادرة التجارة البيولوجية للـ UNCTAD ، تعليقات على مشروع الوثيقة .

٢١- كي تكون التدابير الحافزة معواناً حقيقياً على الحفظ أو الاستعمال المستدام لمكونة معينة في التنوع البيولوجي ينبغي أن تتضمن ، في تصميمها ، أحكام تأخذ في الحسبان المصالح المتنوعة (من نقدية وغيرها) المرتبطة بذلك المكون . وينبغي أن تقوم التدابير على أساس نهج أو تكون جزءاً من سلسلة من التدابير التكميلية ، تعالج شواغل أصحاب الشأن وتحترم البيئة الثقافية التي يعملون في إطارها . وأهمية التعاون الفعال مع المنظمات غير الحكومية والمجتمعات الأصلية والمحلية أمر يؤكد عدد من دراسات الحالات^{١٦} . والواقع أن دراسة اليونيب في جزر Galapagos ، قد استخلصت أن الحوار والمشاركة ربما كانا أهم الشروط المطلوبة مسبقاً لتحسين الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

٢٢- أن التعاون مع أصحاب الشأن ينبغي أن يبدأ في أول مرحلة ممكنة من وضع التدابير الحافزة ، وبصفة خاصة كثيراً ما يكون لدى المجتمعات الأصلية والمحلية معرفة خاصة بأوضاع التنوع البيولوجي وما عليه من تهديدات وبالأسباب الكامنة وراء تدهوره . وكثيراً ما يكونون هم أكبر المستفيدين من استمرار ذلك التنوع . وبينما قد يكونون مسؤولين عن ممارسة ضغوط محسوسة على الموارد التي يوفرها التنوع البيولوجي ، قد يكونون أيضاً في أحسن موقع ممكن لتنفيذ ورصد أية تدابير لازمة لتخفيف تلك الضغوط . ومن المرجح جداً أن يحدث ذلك إذا كانت التدابير تحترم الحقوق العرقية والعرفية والقانونية لأصحاب الشأن المعنيين بالأمر ، الذين يمكن أن يشعروا بالأمان بإشراكهم المباشر في العملية . وبالإضافة إلى ذلك فإن إشراك أصحاب الشأن في عملية تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة يمكن أن يساعد على الإسهام الفعلي من أصحاب الشأن الرئيسيين في الحافز المنشود وبذلك يزيدون من فرص نجاحه .

٢٣- بصفة عامة يكون للعملية التشاركية الهامة بوصفها وسيلة للمساهمة المحلية ، يكون لها الآثار الآتية على وضع وتنفيذ التدابير الحافزة :

- (أ) تزايد المشاركة والالتزام ؛
- (ب) زيادة الشفافية
- (ج) تعزيز الشعور بوجود مسألة جماعية .
- (د) تعزيز المعرفة بالموارد وتقدير قيمة ما لدى المجتمعات الأصليين والمحليين من معارف؛
- (هـ) تعزيز وضع وتنفيذ حلول سياسية مبتكرة ؛
- (و) تعزيز الأطر المؤسسية لمشاركة الجمهور ، بما فيه القطاع الخاص ؛
- (ز) بناء الثقة ؛

^{١٦} أنظر مثلاً اليونيب : *Incentive Measures for Conservation of Biodiversity and Sustainability: A Case Study of the Galapagos Islands; Incentive Measures for Conservation of Biodiversity and Sustainability: Case Study of the Brazilian Pantanal.*

(ح) تبين من ينبغي أو من سوف تقع الآثار عليه ¹⁷/

جيم - التقييم

٢٤- هناك شرط أساسي ثالث يتعلق بالتصميم والتطبيق العمليين للتدابير الحافزة وهو تقييم التنوع البيولوجي ومكوناته للسماح بحصر أدق ، على الصعيد الداخلي ، للتكاليف المرتبطة بتدهور الخدمات الناشئة عن ذلك التنوع . وضعف المعلومات بشأن القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي أمر يبرز أهمية استمرار البحث النظري والأولي التجريبي الذي ينصب على قياس المنافع ، مع التركيز على تطبيق ذلك على السياسة العامة .

٢٥- أن للتنوع البيولوجي قيمة للبشر قليلاً ما تكون مفهومة فهم جيداً فيما يتعلق بسوق محددة ، وساد اتجاه لتجاهلها من جانب رسمي السياسة العامة ومتخذي القرار . وتقييم التنوع البيولوجي ومكوناته أمر يقتضي وضع قيمة نقدية لهذه الموارد حيث لا توجد قيم سوقية لها . والتقييم هو أداة مفيدة في الحالات التي توجد فيها قيم للسلع والخدمات البيئية غير الداخلة في السوق ، والتي يمكن فيها اتخاذ قرارات أن تعتبر أن الآثار على البيئة لها قيمة الصفر ¹⁸/ . وهناك اتجاه إلى استنباط قيم التنوع البيولوجي ومكوناته في الفئات الآتية : الاستعمال المباشر ، الاستعمال غير المباشر ، الخيار ، الوجود ، توريث الملكية ¹⁹/ .

٢٦- أن قيم الاستعمال المباشرة تتضمن قيم المخرجات التي تستهلك استهلاكاً مباشراً مثل الأسماك وأخشاب الوقود ووسائل الترفيه والنقل واللحومات والآليات ومنتجات الغابات والمنتجات الصيدلية ، وكذلك فرص التربية والبحث . أما قيم الاستعمال غير المباشر فهي تشمل قيم الخدمات الإيكولوجية التي توفرها الموارد البيولوجية والتي تساند وتحمي النشاط الاقتصادي وتساند وسائل العيش في مواقع أخرى ، مثل التحكم في الفيضانات ، وتقيته المياه والتحكم في المناخ وتنظيم جودة الهواء . أما قيم " الخيار " فهي تشير إلى القيمة المخصصة على أساس الوقت الحاضر لإمكانات التنوع البيولوجي ، بوصفها قيمة محتملة للمستقبل ، قد تؤدي إلى استنباط سلع جديدة تكتنفها شكوك بشأن ما سيقع عليها من طلب أو بشأن استمرار إتاحتها في المستقبل .

٢٧- والتنوع البيولوجي له أيضاً قيمة تدخل في فئة قيمة " عدم الاستعمال " وهذه القيمة تشمل مجالات مثل قيمة " الوجود " أو قيمة " تحويل الملكية " ويعني ذلك قيمة المورد الناشئ عن استمرار وجوده من حيث كونها قيمة خلقية أو قائمة بذاتها أو جمالية أو روحية . أما قيمة توريث الملكية فهي قيمة المعرفة التي سوف يتمتع الآخرون بفوائدها ، والتي تنطوي على رغبة في ترك ثراث طبيعي للأجيال القادمة .

¹⁷/ فمثلاً في دراسة الحالة الكولومبية (الصندوق العالمي للحياة الأبدية) من المهم أن يلاحظ أن المنفعين بتدابير الحفز

ليسوا هم فقط أصحاب الحقوق القانونية المستقرة ، بل كذلك من يستعملون الأرض استعمالاً تقليدياً . أنظر أيضا ، Bolsa Amazonia, Belem-Brazil, www.bolsamazonia.com.br.

¹⁸/ OECD, 1999.

¹⁹/ أنظر Jennifer Reitbergen-McCracklen and Hussein abaza (eds.) 2000. *Environmental*

Valuation : A Worldwide Compendium of Case Studies . London: Earthscan Publications Ltd; Dana Clark and David Downes. 1995. *What Price Biodiversity? Economic Incentives and Biodiversity Conservation in the United States*. Centre for International Environmental Law.

٢٨- توجد طائفة من وسائل التقييم الضمنية والصريحة والكمية والنوعية لاتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة التنوع البيولوجي . أن تلك الأساليب يمكن أن تشمل طرائق التقييم الاقتصادية (النقدية) لتحليل العلاقة بين التكاليف والمنافع ، وكذلك اساليب تقييم أخرى تقوم على أساس المعايير النوعية (مثل التصويت) أو تقوم على أساس معايير أداء إعلامية أو مؤسسية للأنشطة الاقتصادية (شاملة الكشف عن هذه الأنشطة ولصق بطاقات عليها وإشراك أصحاب الشأن فيها وتقاسم منافعها) وفي بعض الحالات يمكن إسناد قيم مباشرة للتنوع البيولوجي . أن خير الفرص لتطبيق ذلك هي الأسواق التي تكون موجودة للمنتجات مثل الأغذية والأخشاب والعقاقير الطبية . ويمكن استعمال التقييم المباشر أيضا لقياس قيمة الاستعمال الترفيهي والسياحي للموائل . أما وسائل التقييم غير المباشر مثل الأسواق المستبدلة (surrogate) ، فهي طرائق يمكن استعمالها لقياس خدمات الأنظمة الإيكولوجية مثل التحكم في الفيضانات وتنقية المياه .

٢٩- أن التقييم الاقتصادي كان قليل الاستعمال ، تقليدياً ، للتنوع البيولوجي ولمكوناته وخدماته لأنها أمور يصعب تقدير كمياتها كما تصعب المقارنة النوعية بينها ، ووضع تقديرات لقيمتها النقدية من حيث منافعها وتكاليفها ، قد يكون أمر تكتنفه الشكوك . بيد أن هذا التقييم يمكن أن يوفر معلومات هامة لاتخاذ القرارات . بينما قد يكون التقييم شرطاً لازماً لتطبيق التدابير الحافزة ، إلا أنه يستطيع أن يساعد كذلك على اتخاذ تدابير نوعية هادفة ، بتبين قيمة المكونات المحددة للتنوع البيولوجي وتقدير مقاديرها مما يساعد راسمي السياسة العامة على وضع أولويات في أهداف الحفظ وعلى تحديد الحوافز الاقتصادية لإدراك هذه الأهداف . ويمكن للتقييم أن يساعد كذلك على تحسين أداء الأسواق وعلى إنشاء أسواق جديدة يمكن ، إذا ما نمت تنمية مستمرة ، أن تنطوي على وعود ضخمة تدر منافع ملموسة على الأجل الطويل²⁰ /

٣٠- أن ممارسات التقييم ليست نافعة فقط من حيث ما تأتي به من أرقام . فهي تأتي أيضا بمعلومات هامة عن من هم أصحاب الشأن الرئيسيون ، وهل هم يكسبون أو يخسرون من نمط معين في استعمال وإدارة شؤون التنوع البيولوجي ، وتبعاً لذلك هل لديهم دوافع لمساندة أو تقويض جهود الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي²¹ / . يمكن استعمال التقييم الاقتصادي أيضا كأداة هامة لتكميل عمليات اتخاذ القرار ، التي تشمل القيم غير النقدية المرتبطة بالتنوع البيولوجي مثل القيم الثقافية والاجتماعية والروحية والقيم الذاتية .

²⁰ مثلاً قامت المجتمعات المحلية في منطقة الامازون بإنشاء بقيمة سوقية للموارد البيولوجية . والمشروعات التي جرت في تعاون مع المنظمات غير الحكومية ومع هيئة الفقر والبيئة في منطقة الامازون ومع هيئة Daimler Benz في البرازيل ، وغطت أكثر من ٥٠٠٠ أسرة في ٥٧ مجتمعاً في الامازون ، يتولون تجهيز آليات جوز الهند (التي كانت تحرق كنفائيات فيما سبق) ولتحولها إلى مادة مطاطة تستعمل مساند للرأس في السيارات . وقد أدت هذه التجربة إلى إعادة تقييم الغابة بوصفها طريقة لزيادة الدخل العائلي ، مما يساند الحفاظ على الغابة المحيطة ، وخصوصاً أشجار المطاط ، وإعادة تأهيل المناطق التي تدهورت بإعادة استعمال المادة العضوية المنتجة كمنتج فرعي Mitschein, T.A. and Mireanda, P.s. , Poverty and Environment in Amazonia, in Leihner, D.E. and Mitschein, T.A.(eds) A Third Millennium for Humanity? The search for paths of sustainable development . Peter Land GMBH, Germany, 1998, pp.329-365. For further information please visit:www.biotope.org.

²¹ الاتحاد العالمي للحفظ : *Economic Values of Protected Areas*.
http://biodiversityeconomics.org/valuation/topics-34-00.htm.

دال- بناء القدرة

٣١- أن بناء القدرة المستمر هو مكونة رابعة جوهرية تتعلق بتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة . فمثلاً يحتاج الأمر إلى القدرة لتجميع وتحليل ونشر المعلومات . وتشمل القدرة العلمية والتقنية وكذلك القدرة المتعلقة بالاستعمالات الإدارية والتربوية والتدريبية والاتصالية . وفي كثير من الحالات سيكون في مرحلة تنفيذ التدابير الحافزة حاجة مستمرة إلى تدريب المدربين والمتولين الإدارة وغيرهم من العاملين ، وحاجة إلى برامج التربية العامة وغير ذلك من أشكال بناء القدرة البشرية . وفي حالات أخرى قد يكون هناك حاجة لبناء القدرة الفيزيائية ، تشمل تركيب معدات رصد أو غير ذلك من البنيات التحتية اللازمة والقدرة التقنية أمر ضروري كذلك للقيام بمحاولات لتقييم التنوع البيولوجي ، وفي جميع الحالات فإن بناء القدرة العلمية والتقنية داخل البلد أو داخل مجتمع ما أمر قد يقتضي مساندة من خبراء الخارج للقيام بالبرامج التربوية وبرامج التدريب .

٣٢- والقدرة لازمة لكفالة وضع تدابير حافزة على نحو تشاركي ويعزز الإشراف الفعلي لأصحاب الشأن وإدماجهم في السياسة العامة . ويتطلب ذلك قدرة مؤسسية تكفل وجود طرق للحوار الفعال بين الحكومات وكذلك للحوار مع مجموعات ومجتمعات أصحاب الشأن . وعلى الرغم من التعقيدات التي تنطوي عليها هذه الأنشطة ، فإن نهجاً متكاملًا يكون من شأنه تعزيز فعالية أي تدبير يختار . فمثلاً ، تدل دراسات الحالات على أن إيجاد توليفة من المنافع النقدية المباشرة ومشروع متكامل للحفاظ والتنمية يستهدف بذل أنشطة خارج الموقع ، إنما يكون تدبيراً حافزاً فعالاً لخفض الضغوط البشرية على المناطق المحمية^{٢٢} . وتنفيذ هذه السلسلة من الحوافز يمكن أن يقتضي تعاوناً بين عدد من الوكالات الحكومية المسؤولة عن السياسات الضريبية والبيئية والإئتمانية . وفي كلتا الحالتين سواء داخل الحكومة أو خارجها ، يمكن أن يكون تنفيذ التدابير الحافزة أمراً يستفيد من استراتيجيات التربية والاتصال .

٣٣- هناك متطلبات للقدرة الإدارية والقانونية مرتبطة بوضع وتنفيذ ورصد بعض التدابير الحافزة ، وكذلك للقدرة المالية . وستختلف القدرتان تبعاً للتدبير المتخذ . ومثلاً أن كثيراً من التهديد الواقع على التنوع البيولوجي يتمثل في أن هذا التنوع هو ملكية عامة ويكون من الصعب حمل الناس على دفع مقابل للمنافع التي توردها هذه الملكية . وتبعاً لذلك أن تمويل حفظ التنوع البيولوجي هو تحدٍ خصوصاً نظراً لعدم وجود آليات جيدة التحديد لحصر قيمة هذه الملكية داخل النظام السوقي ونظراً لوجود حوافز معاكسة . ومن وجهة النظر المالية قد تكون بعض التدابير عديمة التكلفة مثل الإزالة المباشرة من جانب الحكومات للإعانات المعاكسة التي تشجع

التصرف غير المستدام^{٢٣} أو إزالة الإعانات غير المباشرة عن طريق إصلاح النظام الضريبي . وهناك تدابير أخرى قد تكون ذات تمويل ذاتي . فمثلاً أن التدابير التي يمكن أن تولد إيرادات لحفظ التنوع البيولوجي تشمل الغرامات البيئية والتراخيص التي يمكن المتاجرة فيها والخطط التي تتطلب دفع ودائع يمكن استردادها ، والرسوم التي تحصل على الاستعمال وعلى إمكانيات التوصل . وفي بعض الحالات يلزم تمويل إضافياً أو مساندة من الحكومة في سبيل تشجيع أو تمكين الأنشطة الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي . وفي الحالات التي يلزم فيها تمويل إضافي والتي قد لا يكون فيها موارد وطنية يمكن للأليات مثل المرفق العالمي البيئة (م ع ب) أن تسهل تنفيذ التدابير الحافزة وأن تقدم تمويلاً أولاً كافيًا ومستقرًا في سبيل اتخاذ التدابير وبناء القدرة على تقادي حدوث تبعية . وم ع ب ، إلى جانب بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية غير الحكومية والصناديق الوطنية للبيئة والمشاريع الإنسانية ، كلها توفر طرقاً واعدة لهذا النوع من التمويل .^{٢٤}

٣٤- يمكن أن تستمد بعض الدروس من دراسات الحالات الموجودة فيما يتعلق بالتمويل وتشمل هذه الدروس ما يلي :

- (أ) في الحالات التي تستعمل فيها المنافع النقدية المباشرة (من خلال تقاسم أموال أو تقاسم عوائد) ينبغي أن يكون حجم هذه الأموال كافيًا كي يقوض موثوقية تلك التدابير^{٢٥}
- (ب) وكلما كانت توليفة الحوافز جاذبة من الناحية المالية كلما كانت هناك فرصة أكبر لحملها مستعملي ومجتمعات الموارد على الإسهام الفعال في صيانة قيم التنوع البيولوجي ؛
- (ج) يمكن أن تكون الحوافز المالية بمثابة جسور هامة لتسهيل الانتقال إلى نظام إداري جديد ؛
- (د) ويبدو أن الصناديق البيئية الأكثر نجاحاً هي الصناديق التي تشارك فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية معاً في عملياتها .
- (هـ) أن الإيرادات الناشئة عن الغرامات البيئية ينبغي استعمالها لتمويل المشروعات التي تعزز الحفظ ؛

²³ أن DeMoror (١٩٩٧) و Panayotou (١٩٩٧) قد قدرا أن مقدار الإعانات على النطاق العالمي يتراوح من نصف إلى ترليون من الدولارات وهي إعانات تؤذي البيئة وتسبب إلتواء في النشاط الاقتصادي . ومن هذه الإعانات يوجد النصف في البلدان النامية والنصف في العالم المتقدم النمو . والفرق كائن في القطاعات التي تتلقى الإعانات . وفي نطاق منظمة الـ OECD ، تذهب معظم الإعانات (حوالي ٣٣٠ مليار دولار) للزراعة والنقل بالطرق (ما بين ٨٥ مليار و ٢٠٠ مليار دولار) . وفي البلدان النامية فإن القطاعات التي تتلقى نصيب الأسد من الإعانات هي الطاقة (١٥٠-٢٠٠ مليار دولار) والماء (٤٢-٤٧ مليار دولار) .

²⁴ أن البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف (البنك الدولي ، بنك التنمية الأمريكي المشترك ، بنك التنمية الآسيوي إلى آخره) يمكن أن تقدم قروضاً و/أو مساعدة فنية عن طريق المنح أو القروض ، في سبيل حفظ التنوع البيولوجي ، ويكون تقديم معظمها إلى الحكومة . ولدى الكثيرين موارد تيسيرية - إما قروض تقدم بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق أو بالعملة المحلية أو منح مثل منح المساعدة الفنية .

²⁵ Yakobo Moyini and Erie Tamale. 1998. *Incentive Measures for the Conservation and Sustainable Use of Biodiversity by Communities Living around Bwindi Impenetrable National Park (Uganda)* . A case-study conducted for the WWF Eastern Africa Regional Programme Office.

(و) أن دراسات الحالات تؤيد أن تدابير الحفز السلبي - مثل الغرامات - يجب ، كي تكون فعالة ، أن تكون ذات مستوى عال لردع التصرف غير المرغوب فيه كما ينبغي إدماجها في الإطار القانوني للبلد حتى يمكن تطبيقها.²⁶

رابعاً- وضع مقترحات لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة

٣٥- يوجد عدد من العناصر ينبغي النظر فيها عند البت في اتخاذ تدابير حافزة ملائمة لمعالجة الموضوعات المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام . والجدول الآتي يقدم بعض الأمثلة في سبيل فتح مناقشة ترمي إلى وضع مقترحات لتنفيذ التدابير الحافزة . والجدول مقسم بصفة عامة إلى أربع فئات ، وهو يتمشى مع نهج الـ OECD في تنفيذ التدابير الحافزة كما جاء وصفه في وثيقة OECD (١٩٩٩) : *Identify the Problem, Design, Build Support and Provide Capacity, and Manage, Monitor and Enforce.*

Asenath Omwega, Dr. Joy Obando and Erie Tamale. 1998. *Incentives for the Conservation and Sustainable Use of Biodiversity in the Kaya Forests of the Coastal Region In Kenya. A Case Study Report, World Wide Fund for Nature (WWF) , Eastern Africa Regional Programme Office. February. By providing in law a higher conservation status to environmentally and socially important zones, it is possible to fine those who damage the ecosystem and the social and traditional fabric.*

بعض العناصر المرتبطة بتصميم وتنفيذ التدابير الحافظة

<p>أهداف التدابير الحافظة . يجب أن يكون للتدبير الحافظ غرض محدد . وتمشياً مع المقرر ١٥/٥ ، فإن الغرض من التدابير الحافظة هو تحقيق أحد هدفين : حفظ التنوع البيولوجي أو الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي .</p> <p>التهديدات الكامنة التي تهدد التنوع البيولوجي . أن تبين الأسباب القريبة والأسباب الكامنة للتهديدات الواقعة على التنوع البيولوجي وعلى مكوناته أمر ضروري لاختيار التدبير الملائم لوقف التدهور أو عكسه . والسياسات التي تنشئ حوافز دون إزالة الأسباب الكامنة لضياح التنوع البيولوجي (بما في ذلك الحوافز المعاكسة) لا يرجح أن تنجح . ولذا فقبل الشروع في ممارسة لوضع تدابير حافظة في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام ، فمن المهم القيام بدراسة جامعة لتبين وتقدير الآثار المترتبة على كل ضغط كامن وهي آثار يوازر بعضها بعض . وتشمل هذه الآثار التهديدات الناشئة عن القوى الاجتماعية أو الاقتصادية . وفي بعض الحالات تكون المسائل الاجتماعية والاقتصادية هي المسائل الجذرية في الممارسات غير المستدامة ، بينما معالجة اخفاقات السوق والسياسة العامة باتخاذ تدابير حافظة أمر قد يشجع على تصحيح هذا المسلك ، بيد أن هذه التدابير قد لا تعالج المشكلات المركزية مثل نقص الموارد أو الفقر . وقد يتضمن ذلك أيضاً تبين التدابير الحافظة الموجودة أو الحوافز المعاكسة التي يمكن أن تهدد التنوع البيولوجي .</p> <p>تبين الخبراء وأصحاب الشأن الذين يعنيههم الأمر . إلى جانب إدراج خبراء وعلميين وراسمي السياسات ، فإن طائفة أصحاب الشأن ينبغي أن تمتد إلى أعضاء المجتمعات الأصلية والمحلية التي يؤثر فيها التدبير والتي قد يكون لها معرفة عملية مرتبطة بالمسألة المطروحة وقد يكونون لاعبين رئيسيين في التنفيذ الناجح لذلك التدبير .</p> <p>إيجاد عمليات للمشاركة . في سبيل كفالة اتخاذ تدابير حافظة بشكل تشاركي يعزز التكامل الفعال بين السياسة ومساهمة أصحاب الشأن ، ينبغي إيجاد أساليب تسهل الحوار بين الحكومات وكذلك الحوار مع أصحاب الشأن بما فيهم المجتمعات الأصلية والمحلية .</p> <p>تحديد أهداف واضحة . أن كل تدبير حافظ ينبغي أن يكون له هدف وأن يكون هذا الهدف قابلاً للقياس متى كان ذلك ممكناً . والواقع أن النجاح في نهاية الأمر لأي تدبير حافز إنما يتوقف على النجاح في رصد وتقييم وقع ذلك التدبير . وبدون مؤشرات على النجاح أو الفشل ، ليس واضحاً كيف يمكن المواءمة لمعالجة حالات الاخفاق وتعزيز حالات النجاح من خلال أعمال تصحيحية .</p>	<p>١- تبين المشكلة :</p> <p>تبين القصد والقضية القائمة</p>
---	--

نهج الأنظمة الإيكولوجية. أن تصميم التدابير الحافزة ينبغي أن يقوم على نهج الأنظمة الإيكولوجية كما هو محدد في إطار الاتفاقية ، ولاسيما بموجب المقرر ٦/٥ الصادر عن مؤتمر الأطراف ، مثلاً استراتيجية تتعلق بالإدارة المتكاملة للأرض والماء والموارد الحية التي تعزز الحفظ والاستعمال المستدام بشكل عادل .

النهج التحوطي . أن النهج التحوطي ، مرتبطاً بنهج الأنظمة الإيكولوجية ، يقتضي أن تتجاوز برامج التدابير الحافزة إلى جانب الحرص عندما تكون المعرفة العلمية غير يقينية أو حيثما تكون العواقب الإيكولوجية غير قابلة للتدراك.^{٢٧}

مبدأ الكفاءة . يجب تصميم البرامج المتعلقة بالتدابير الحافزة بحيث تكفل أن تكون المنافع الاجتماعية المتوقعة أكبر أو على الأقل مساوية لتكلفة التنفيذ والإدارة والتطبيق . والسياق الاجتماعي والمؤسسي في البلد يمكن أن يكون له وقع شديد جداً على تلك التكاليف^{٢٨}

الحصر الداخلي . في ضوء أن في بعض حالات يكون السبب الكامن وراء ضياع التنوع البيولوجي هو اخفاق السوق ، ينبغي اعتبار الحصر الداخلي مبدأ إرشادياً لاختيار التدابير الحافزة المناسبة لوقف أو عكس هذا الضياع . والحصر الداخلي معناه إدماج التكاليف الخارجية والمنافع في القرارات التي تصدر في الداخل عن المنتجين والمستهلكين . والتكاليف والمنافع الخارجية هي أساساً " آثار جانبية " بيئية ناشئة عن الأنشطة الاقتصادية ، وينبغي أن تسعى التدابير الحافزة إلى تحقيق الحصر الداخلي لنسبة أكبر من تلك الآثار في حساب متخذي القرارات وحساب المستهلكين^{٢٩}

الشمولية . بينما يوجد اعتراف بالتفاعل بين عدة عوامل ، إلا أن التدابير الحافزة ينبغي أن تظل بسيطة ومركزة إن أمكن بما يسمح بتنفيذ أسرع وتقييم أوضح لآثارها . وينبغي أن تكون تلك التدابير سهلة الفهم لجميع أصحاب الشأن .

الإصاف : الآثار التوزيعية . عند تصميم التدابير الحافزة من المهم كفاءة أن يكون تحديد المجتمعات المستفيدة تحديداً شاملاً ومنصفاً . ويمكن لنهج تشاركي في وضع وتنفيذ التدابير الحافزة أن يساعد على النظر في هذه المسائل .

إنشاء قيمة للمجتمعات الأصلية والمحلية . ينبغي أن يرى أصحاب الشأن قيمة التنوع البيولوجي لعيشتهم ، ولأغراضهم الثقافية أو التجارية . وينبغي تصميم التدابير الحافزة بحيث تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الأصلية والمحلية .

توليفة من التدابير . لا يوجد تدبير وحيد يحتمل أن يكون على درجة كافية من المرونة والدقة ليعالج جميع جوانب شاغل محدد وقد يحتاج الأمر إلى توليفة من التدابير الحافزة في سبيل تحقيق المنافع العامة لحماية التنوع البيولوجي والمنافع الخاصة المستمدة من الاستعمال المستدام لمكونات ذلك التنوع .

UNEP/CBD/COP/5/15

^{٢٧}

UNEP/CBD/COP/5/15

^{٢٨}

UNEP/CBD/COP/5/15

^{٢٩}

بعض العناصر المرتبطة بتصميم وتنفيذ التدابير الحافظة

٣- إيجاد السند وتوفير القدرة : تيسير التنفيذ

القدرة الفيزيائية والبشرية . يشمل ذلك القدرة العلمية والتقنية وكذلك القدرة المتعلقة بالمسائل المتصلة بالإدارة والتربية والتدريب والاتصالات . وفي حالات كثيرة سوف يوجد ، في مرحلة تنفيذ التدبير الحافظ ، حاجة مستمرة إلى تدريب المدربين ، والمدبرين وغيرهم من العاملين ، إلى برامج تربية عامة وغير ذلك من أشكال بناء القدرة البشرية . وقد يوجد في حالات أخرى احتياج إلى بناء القدرة الفيزيائية ، وتشمل إيجاد معدات رصد أو احتياجات أخرى من البنية التحتية وكثيراً ما سيكون التدريب مكونة لازمة في سبيل التنفيذ الفعال للتدابير الحافظة .

الترتيبات المؤسسية . يحتاج الأمر إلى ترتيبات مؤسسية لتشجيع الحوار والاتصال بين راسمي السياسة داخل الحكومة وأصحاب الشأن خارج الحكومة على المستويين الوطني والمحلي . ومن المهم كفاءة إيجاد وسائل للحوار داخل الهيئات الحكومية بين الوزارات والوكالات المعنية التي تهتم بالتنوع البيولوجي ، إذ أن الوكالات الحكومية ستقتاسم في أحوال كثيرة المسؤوليات في تنفيذ التدابير الحافظة إذا كان يلزم الأمر الانتباه إلى توفير التمكين للأقتصاد الكبير ولسياسة التنوع البيولوجي وللبيئة القانونية . وبالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية فيما يتصل بجعلهم شركاء في تنفيذ التدابير الحافظة ، يقتضي الأمر تخصيص وقت طويل جداً في إنشاء وتطوير الهياكل المؤسسية لتلك المجتمعات .

إشراك أصحاب الشأن . حتى بعد تصميم التدبير يمكن أن يكون أصحاب الشأن عاملاً أساسياً يكفل تطبيق هذا التدبير على نحو فعال على الطبيعة . وبناء عليه فإن الاستمرار في توفير إمكانيات الوصول إلى المعلومات والاتصالات ، مثل عقد اجتماعات على المستوى المحلي لشرح الحافز ، وتنظيم ورش تدريبية أو إنشاء أنظمة للرقابة والمتابعة مع إيجاد وكالات حكومية مناسبة قد تكون كلها عناصر هامة ينبغي النظر فيها في التطبيق الناجح للتدابير الحافظة .^{٣٠} ويشمل ذلك إشراك جميع أصحاب الشأن بما فيهم المنظمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل طرق تشغيلها وقربها الشديد من المجتمعات الريفية ، أن تكسب ثقة السكان من المستويات الدنيا ، وأن تضعهم في موقف استراتيجي يشجع على التنفيذ الفعال للتدابير الحافظة . وعلى المدى الطويل فإن هذا النهج يمكن أن يخفض التكاليف المرتبطة بالتنفيذ والرصد للتدابير الحافظة ، عندما تشعر المجموعات المعنية بالأمر أن لها نصيباً في تحقيق نتيجة ناجحة ، وعندما توجد مساهمة إقيمت على أساس التشارك في المسؤولية في سبيل تنفيذ التدبير تنفيذاً ناجحاً . ويمكن لأصحاب الشأن أن يلعبوا دوراً هاماً في بناء القدرات لدى المؤسسات المحلية في سبيل تمكينها من أن تتفاوض ، على نحو أفضل ، في بنود وشروط التدابير الحافظة .

التمويل . يوجد احتياج إلى القدرة ، بدرجات متفاوتة ، لتمويل التدابير الحافظة بما فيها القدرة على التنفيذ .

بعض العناصر المرتبطة بتصميم وتنفيذ التدابير الحافظة	
<p>٤- الإدارة والرصد والتطبيق</p> <p>القدرة الإدارية والقانونية. أن نجاح أي تدبير حافز في خاتمة المطاف يتوقف على النجاح في الرصد والتطبيق والتقييم لآثار ذلك التدبير . والقدرة الوافية على الإدارة والرصد والتطبيق بالنسبة للتدابير الحافظة تركز جزئياً إلى إشراك أصحاب الشأن إشراكاً وافياً ، وإلى وجود مؤسسات سوية . وتعتمد كذلك على القدرة الإدارية والقانونية المتوفرة . وتوجد متطلبات محددة للقدرة الإدارية والقانونية المرتبطة بالرصد وتنفيذ بعض التدابير الحافظة . وتختلف مستويات وأنماط القدرة تبعاً للتدبير المتخذ . فالتدابير القانونية والتنظيمية مثلاً تقتضي قدرة إدارية واسعة جداً في سبيل الرصد والتنفيذ الفعالين . ومن ناحية أخرى فإن التدابير القائمة على أساس المجتمع والحوافز الاقتصادية الأخرى تقتضي قدرأ اقل . والحوافز على حفظ التنوع البيولوجي يندر أن تحقق أهدافها إلا إذا كانت القدرة موجودة على الرصد والتطبيق والتقييم لتلك السياسات على المستويات المحلي والوطني والدولي .</p> <p>التمويل. ينبغي أن يتاح التمويل الوافي لكفالة كفاءة الرصد والتطبيق للتدابير الحافظة .</p>	<p>٤- الإدارة والرصد والتطبيق</p>

خامساً- اتخاذ القرارات : اختيار التدابير المناسبة والتدابير التكميلية

٣٦- من المهم النظر في السياق التي تتخذ فيه التدابير الحافظة بشأن المساعدة في صنع القرار في خاتمة المطاف بشأن تدبير أو تدابير معينة . فمثلاً حيث توجد ضغوط بشرية أو إدارية ، تكون تكاليف الفرصة أو الموارد اللازمة للتنفيذ والرصد والتطبيق المتعلقة بفرض اللوائح ورقابتها ، تكاليف عالية نسبياً . وهذا صحيح أيضاً في الحالات التي تكون فيها الهياكل القانونية ضعيفة أو غير وافية النمو . وفي هذه الظروف ، قد يكون من الأفضل اختيار أداة تستعمل الهياكل الإدارية الموجودة ذات القدرة الإدارية والتطبيقية المحدودة . والبرامج الطوعية والخاصة القائمة على أساس الحوافز هي خيارات جاذبة في بيئة تنقصها المؤسسات والتقاليد الوافية لرصد وتنفيذ السياسات القائمة على أساس الحفز السلبي .

٣٧- أن الجدول الآتي يبين طائفة من الأدوات وبميزاتها وعيوبها العامة وإمكانية تطبيقه . وهناك عدد من الحوافز الأخرى غير الاقتصادية التي يمكن النظر فيها بشكل مماثل . أن هذه الحوافز تشمل مثلاً التهديد بالحبس والدوافع الاجتماعية والمحظورات الثقافية والاحترام الذاتي .

قابلية التطبيق	العيوب	الميزات	الأداة
قابل للتطبيق في حالات يمكن فيها قياس الآثار بسهولة (مثلاً الصيد) كما يمكن بسهولة تبين مصادر الآثار .	تعتمد على إمكانية قياس المكونات الفردية وعلى اتفاق بشأن قيمة التكاليف الخارجية يمكن أن تقتضي رسداً واسعاً	رفع الكفاءة الاقتصادية إلى أعلى حد سهولة الفهم	الضرائب البيئية
قابل للتطبيق في الحالات التي يمكن فيها اثبات حقوق ملكية واضحة التحديد ومساندة تلك الحقوق بالنسبة للسلع والخدمات التي يسهل تبينها وحيث تكون تكاليف التعامل منخفضة بدرجة كافية ويكون عدد الجهات المعنية بالأمر كافياً للسماح بالتجارة المنتظمة .	قد يكون غير كامل حيث توجد آثار خارجية (كبيرة) و/أو احتكارات	يؤدي إلى التخصيص الأجدى للموارد بين المستعملين المتنافسين ويؤدي إلى إيجاد أسعار ملائمة لتلك الموارد مستوى منخفض من الرصد	إنشاء الأسواق
قابل للتطبيق في الحالات التي يمكن فيها تبين منافع واضحة من ناحية الميزانية والكفاءة الاقتصادية و/أو تبين الأغراض البيئية والتي يوجد فيها احتمال تطبيق تدابير تعويضية لتسهيل عملية إزالة السند .	أن الإعانات المعاكسة قد يصعب في كثير من الأحيان تبينها (قلة الشفافية) . وقد تكون صعبة التصحيح من الناحية السياسية بسبب المعارضة الشديدة من جانب من يتلقونها	تصحيح أو إزالة هذه الحوافز قد يؤدي إلى تخفيف الضغوط على البيئة ، وإلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وتخفيض الانفاق من مال الضرائب .	إزالة الإعانات المعاكسة
أقصى مجال للتطبيق هو المجال الذي يوجد فيه مدى محدود من الآثار البيئية السهلة التبين ، التي تحتاج إلى الحصر ، و/أو حيثما يكون عدد الفاعلين محدوداً .	قد تكون طريقة غير فعالة اقتصادياً أو مكلفة لتحقيق الأهداف البيئية . خصوصاً إذا ما كانت بعض التكنولوجيات محظورة والتطبيق الصارم لازماً .	سهولة الفهم . ملزمة قانوناً . يمكن أن تستهدف مباشرة أنشطة أو عمليات خاصة	اللوائح

الأداة	الميزات	العيوب	قابلية التطبيق
		الصارم لازماً . غير مرنة . قد تكون معقدة ومفصلة .	محدوداً .
الصناديق البيئية	شفافة ومرئية بكل سهولة علاقات عامة إيجابية	قد لا ترفع الكفاءة الاقتصادية إلى أقصى درجة . قد لا تكون مرنة لأن الأموال مرصودة إلى حد ما لأغراض محددة .	قابل للتطبيق حيث تلاقى الحكومات مصاعب في إيجاد الأموال العامة ، وحيث تكون البنية التحتية الضريبية ضعيفة وحيث توجد قضايا سهل تبينها وتحظى بتأييد شعبي واسع.
التمويل من المصادر العامة	جذاب لمن يتلقوه . ويشجع الأنشطة المرغوب فيها بدلا من حظر الأنشطة غير المرغوب فيها	يقتضي تمويلاً . قد يؤدي إلى عدم الكفاءة الاقتصادية . قد يشجع المسلك الساعي إلى الحصول على إيجار	قابل للتطبيق في حالات لا يتسنى فيها بذل الأنشطة المرغوب فيها دون سند ، أو لإنشاء فروق في صالح الأنشطة التي لا يمكن فيها تثبيت البدائل غير المرغوب فيها .

٣٨- من الاعتبارات الرئيسية في تصميم تدبير حافز الاعتراف بأن تدبير وحيد قد لا يكون كافياً في كثير من الأحيان لمعالجة التعقيدات التي يتسم بها اتخاذ القرار بشأن حفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام . وبذلك فإن عملية اتخاذ القرار ينبغي أن تأخذ في الحسبان التدابير الأخرى التي يمكن أن تعمل معاً في سبيل تحقيق هدف منشود مع مراعاة الظروف المحددة للبلد المعني .

٣٩- فمثلاً أن الحوافز الإيجابية يمكن أن تؤثر في صنع القرار عن طريق الاعتراف والمكافأة للأنشطة التي تبذل في سبيل أغراض الحفظ . ومن ناحية أخرى قد تؤدي تلك الحوافز إلى جعل بذل الأنشطة أقل جاذبية إذا كانت تلك الأنشطة مؤذية من الناحية الاجتماعية والبيئية . بيد أنه في بعض الحالات قد لا تؤدي الحوافز المالية مثلاً إلى تغيير الطابع الحافز بدرجة كافية لجعل التعاون على ما يرام . فمثلاً قد تكون الحوافز الضريبية غير كافية في حد ذاتها لمعالجة العواقب التي لا يمكن تدراكها المرتبطة بالتنوع البيولوجي مثل إنقراض الأنواع . ولذا قد تكون ثمة حاجة لمزيد من الإشراف التنظيمي أو إلى تدابير أخرى مثل إزالة الحوافز المعاكسة التي يمكن أن تعمل ضد آثار الحوافز الإيجابية .

٤٠- أن معظم حالات دراسات الـ OECD التي تنظر في الحوافز على الاستعمال المستدام أو على حفظ التنوع البيولوجي تضمنت بعض العناصر المتصلة بتنظيم إمكانات الوصول أو تقييدها ، أي تضمنت بعض أشكال الحوافز السلبية . ونظراً لأن كثيراً من منافع التنوع البيولوجي ليست قابلة للملكية الخاصة وكثيراً ما تمثل مالأ عاماً جسيماً ، لا تزال اللوائح أداة هامة لكفالة الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . وكثيراً ما تستعمل اللوائح كتدابير تكميلية لحوافز أخرى ترمي بنوع خاص إلى حفظ الأنظمة الإيكولوجية الحساسة أو الأنواع المعرضة للخطر ³¹ . وللوائح بوصفها حافزاً سلبياً ، عيب يتمثل في أنها صعبة الرصد والتطبيق ، إنها قد تكون غير فعالة ومكلفة في بعض الحالات التي لا تشرك فيها المجتمعات المتأثرة بها ، خصوصاً إذا كانت تفرض تكنولوجيا معينة وتتجاهل الأنظمة الإيكولوجية المحيطة عندما تكون موجهة إلى جانب محدد من التنوع البيولوجي . وبالإضافة إلى ذلك فإن التطبيق الدقيق لازم وتلك الحوافز عرضة لإخفاق تنظيمي ³² . غير أنها ملزمة قانوناً ويمكن أن تستهدف مباشرة أنشطة أو عمليات خاصة مثل المشاكل المحيطة والوعاقب التي لا يمكن تدرأها في التنوع البيولوجي (مثل إنقراض الأنواع) وأفيد ما يكون تطبيقها يكون عندما يوجد مدى محدود من الآثار السهلة التبين و/أو عندما يكون عدد الفاعلين محدوداً .

٤١- والحوافز غير المباشرة تعمل على أساس افتراض أن من يملكون حقوق ملكية جيدة التحديد سوف ينمون قيمة مواردهم إلى أقصى حد مع مرور الزمن . وهذا فعال بصفة خاصة بالنسبة للموارد ذات القيمة للأسواق الخاصة . وقد استعملت الحوافز غير المباشرة على نطاق واسع فيما يتعلق بإدارة أرصدة الأسماك التجارية على شكل حصص فردية قابلة للتحويل ، والملكية الفردية للأراضي التي تغطيها الغابات ، والترخيص القابلة للتجارة المتعلقة بإدارة شؤون الأنواع القابلة للبقاء من الناحية التجارية . غير أن دراسة حالة قامت بها الـ OECD تبين بالتفاصيل استعمال حصص فردية قابلة للتحويل في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري وجدت أن تخصيص تلك الحصص أكثر ما يكون فعالية عندما تصاحبه تدابير تطبيقية وتنظيمية أخرى لكفالة مواعمتها الاجتماعية والبيئية ، وأن إنشاء حقوق ملكية لاستعمال تلك الحصص قد يكون أمراً صعب التطبيق ³³ .

³¹ مثلاً قد يأخذ التنظيم شكل إنشاء مناطق محمية وتقييد إمكانات التوصل إلى المناطق الطبيعية بما فيها القيود واللوائح التي تحكم استعمال تلك المناطق مثل الاستعمال المقيد لبعض المجالات والقيود على الاتجار أو القيود على حجم وقدرة المأوى المستعمل . وفي دراسة حالة محمية بوندي الوطنية (Bwindi National Park) ، في أوغندا ، استعملت الرسوم التي تحصل عن الدخول إلى المحميات مشفوعة بحوافز إيجابية أو تقاسم الموارد في نطاق برنامج لتقاسم الإيرادات . وعلى الرغم من ذلك فيمكن أن يكون للسياحة أثر مدمر على الموارد البيولوجية وعلى التنوع الثقافي ، وقد يقتضي الأمر الأخذ بمبادئ توجيهية تنظيمية مثل تحديد عدد أقصى من الزائرين .

³² أن دراسة حالة قامت بها الـ OECD وجدت أن الحظر على الصيد ينبغي أن يكون مشفوعاً باللوائح أكثر ابتكاراً وفعالية وبأساليب لتطبيقها مثل زيادة غرامات وعقوبات الصيد غير المرخص ، وتقييد الوصول إلى طرق التنزه على الأقدام خلال الشتاء وهو الموسم الذي يمكن فيه قص آثار الدببة بسهولة ، وإستئجار الصائدين غير المرخصين السابقين الذين لديهم الخبرة والدراية للمساعدة على تطبيق اللوائح ومراقبة أوائل الدببة ، إلى جانب اتخاذ حوافز أخرى مثل إيجاد حقوق ملكية تكفل جعل الحفظ أمراً أشد نفعاً للمجتمعات المحلية التي هي أقدر الناس على حماية الدببة بنجاح (OECD ، ١٩٩٩) .

³³ OECD ، ١٩٩٩ . تضمنت الدروس الإضافية ما يلي :

وهناك دراسات أخرى جرت في الحوافز غير المباشرة توحى بأن الحوافز المقدمة لبعض الأنشطة مثل التنقيب البيولوجي والسياحة الإيكولوجية والمنتجات غير الحسابية للغابات ، لا توفر حوافز كافية للحفاظ بحد ذاتها ، وأن خير وسيلة لاستعمالها هو أن تكون مشفوعة بحوافز إيجابية مباشرة أو بدفعات مالية^{٣٤} /

٤٢- وأخيراً فإن إزالة المساندة للأنشطة التي تضغط على التنوع البيولوجي أو إصلاح تلك الأنشطة هي من أهم التدابير الحافزة الواعدة ، في سبيل الحفاظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي . وموارد التنوع البيولوجي والغابات تتأثر بالإعانات التي تدفع لتحويل الأراضي ، والتي تضخم بطريقة مصطنعة الغلة الفردية التي يدرها نزع الغابات وتدمير الموائل . والزراعة المستدامة تؤذيها الإعانات التي تصرف لاستعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية . والأنظمة الإيكولوجية الهشة تتضرر بسياسات مساندة الأسعار التي تدعم المحاصيل التي تؤدي إلى تآكل التربة ، والإعانات التي تصرف لتنظيف سطح التربة ولرعي المواشي . والإعانات التي تصرف للطاقة ولدعم رأس المال تؤدي جميع القطاعات لأنها يمكن أن تشجع على استعمال آلات ثقيلة وكثيراً ما تكون مدمرة على بيئات هشة . وإصلاح هذه التدابير يمكن أن يخفف من الضغط على البيئة ، ويحسن الكفاءة الاقتصادية ويخفض من إنفاق المال الناشئ عن الضرائب . غير أن الذين يكسبون من الحوافز المعاكسة من خلال السعي إلى تحصيل إيجارات ، يرجح أنهم سيعارضون إزالة تلك الحوافز ، وقد يقنضي الأمر التصدي لاحتجاجاتهم ، مثلاً باتخاذ تدابير حفز إيجابية للبحث على المسلك المنشود .

سادساً- توصيات للتعاون المستقبلي بشأن التدابير الحافزة

٤٣- أن وضع خطة عمل للتعاون المستقبلي أمر قد يساعد الحكومات على القيام بإجراءات تشاورية للتشاور ، ويحدد وينفذ تدابير حافزة واضحة وموجبة نحو أهداف محددة ، لتعالج الأسباب الكامنة وراء ضياع التنوع البيولوجي . ومثل خطة العمل هذه يمكن أن تبنى على أربعة أعمدة هي : الإعلام ؛ إشراك أصحاب الشأن ؛ التقييم ؛ بناء القدرة . ومن المتوقع أن الورشة المتعلقة بالتدابير الحافزة ، التي ستعقد من ١٠ إلى ١٢ أكتوبر ٢٠٠١ ، سوف تقدم مقترحات محددة بشأن خطة عمل تقوم على أساس الإطار المبين فيما يلي .

الف- المعلومات

٤٤- أن الأطراف قد اعترفت بأن التصميم والتنفيذ الفعالين للتدابير الحافزة أمر يقضي وجود طائفة سديدة من المعلومات والمعارف . وقد طلبت الأطراف من الأمين التنفيذي أن يعمل معاً مع المنظمات ذات الصلة على

- أن الحصص الفردية القابلة للتحويل لنجح ما يكون تطبيقها في مصائد الأسماك الصغيرة حيث يوجد تماسك اجتماعي عندما تقدم فيها برامج للتربية وإعادة التدريب .
- من الضرورات الجوهرية كسب التعاون والمشاركة الفعالة من جميع من يعملون في مصائد الأسماك.
- قد تنشأ مشاكل تتعلق بالعدالة فيما يتعلق بإصدار التراخيص للمرة الأولى ، والتعامل مع الداخلين الجدد ، وتكاليف الرصد والمضاربة في التراخيص وإمكانية أن يؤدي استعمال الحصص الفردية القابلة للتحويل إلى إزالة صغار صائدي الأسماك وإلى تخفيض العمالة ودخل الاطعم العاملة في مهنة الصيد

جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالتدابير الحافزة ، وأن تقدم الأطراف نفسها معلومات عن الحوافز من خلال دراسات حالات ومن خلال التقارير العادية التي تقدمها ، وأن تقوم هفمعتت بتحليل تلك المعلومات وتصدر إرشاداً لمؤتمر الأطراف .

٤٥- ينبغي أن تستمر المنظمات والحكومات في جمع ونشر المعلومات بشأن الخبرات المحلية والإقليمية التي تستعمل فيها أدوات لمساندة الحوافز الإيجابية مع بيان إداء تلك الأدوات ، وكذلك وقع الحوافز المعاكسة . ويمكن أن يوضع تركيز خاص على العناصر الآتية :

- (أ) إعداد دراسات حالات لتقييم وتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة باستعمال نهج الأنظمة الإيكولوجية مع التركيز على مجالات الموضوعات التي يركز عليها مؤتمر الأطراف ؛
- (ب) تبين التهديدات الواقعة على التنوع البيولوجي والأسباب الكامنة وراء ضياع هذا التنوع ؛
- (ج) تبين ما يوجد من فجوات في القدرة الوطنية على القيام ببحوث وتحليلات للسياسة العامة ؛
- (د) التصدي للعوائق وللضغوط الواقعة على تنفيذ التدابير الحافزة ، وتوفير طرائق لمعالجتها ؛
- (هـ) تقاسم الدروس المستفادة من خلال التعاون مع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومع صانعي القرارات أو راسمي السياسة العامة في الحكومات ؛

٤٦- أن المشروع الذي يبين الخطوط العريضة للاحتياجات في مجال الإعلام ويضع استراتيجية للتربية ورفع الوعي في سبيل تعزيز الوضع والتنفيذ الناجحين للحوافز غير المباشرة ، يمكن أن يكون عنصر أساسيا في خطة عمل . ويمكن القيام بذلك في تضافر مع ما يوجد من مبادرات قائمة بشأن إنشاء الأسواق لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي ، في تعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة بالموضوع .

باء- إشراك أصحاب الشأن ، بما فيهم المجتمعات الأصلية والمحلية

٤٧- ينبغي أن تضع الدول وتطبق نهجاً تشاركية متماسكة في رسم السياسة العامة المتعلقة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، يشارك فيها جميع أصحاب الشأن مشاركة كاملة ، بما فيهم الإدارات الحكومية المختصة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات الأصلية والمحلية ، في حوار مفيد وفي الأوان المطلوب ، لإيجاد نهج متماسك في استعمال التدابير الحافزة من أجل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

٤٨- يمكن التركيز بصفة خاصة على العناصر الآتية :

- (أ) إسداء المشورة إلى راسمي السياسة مباشرة بشأن تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة ؛
- (ب) تعبئة المجموعات الرئيسية من أصحاب الشأن لإشراكهم في الحوارات المتعلقة بالسياسة التي تتناول التصميم وتنفيذ التدابير الحافزة ؛
- (ج) إيجاد شبكة من خبراء حوافز التنوع البيولوجي يمكن أن تعطي إرشاداً ومعلومات تتعلق بالطلبات المحددة التي تقدمها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ؛

٤٩- وهناك عنصر أساسي ثان في خطة العمل ، يمكن النظر فيه في سبيل تشجيع النهج التشاركي ، ووضع استراتيجية لتتسق السياسة وإشراك أصحاب الشأن . يمكن أن يضم ذلك العنصر مكونة تربوية ومكونة اتصالات ومكونة تسلط الضوء على العمليات الناجحة التي استعملت لإيجاد مشاركة فعالة من جانب الجمهور . وينبغي أن تشجع الأطراف على تحويل العمليات أو المكونات الناجحة في مثل هذه الاستراتيجية كي تلاءم أولوياتها وحالاتها الذاتية . وهذا النهج المتماسك والتشاركي في مجال رسم السياسة العامة يمكن أن يشجع كذلك إدماج شواغل التنوع البيولوجي في قطاعات أخرى ومجالات أخرى من السياسة العامة .

جيم- التقييم

٥٠- على الرغم من التحديات المتصلة بالتقييم غير السوقي ، إلا أنه من المهم السعي إلى اتخاذ طرائق لإيجاد علامات سوقية تدل على القيم الاجتماعية وكذلك الاقتصادية للتنوع البيولوجي . وقد اعترف مؤتمر الأطراف بأهمية التقييم كأداة لتصميم حوافز ملائمة^{٣٥}

٥١- أن مواصلة العمل في مجال التقييم قد تكون مكلفة ، وتقتضي خبرة واسعة ، وقد تكون النتائج النهائية صعبة التوصل كما أن القيمة النقدية المستمدة منها قد تكون موضوعاً مفتوحاً للتحديدات . غير أن المنهجيات المتعلقة بالقيام بالتقييمات ينبغي مواصلة وضعها وتطويرها ، إذا أنها تلعب دوراً استراتيجياً في وضع الحوافز على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام . والمزيد من العمل التعاوني قد يتضمن ما يلي :

(أ) استمرار استكشاف المنهجيات لتقييم التنوع البيولوجي وموارد ذلك التنوع ؛

(ب) وضع وتنقيح طرائق تقييم غير سوقية ؛

(ج) نشر معلومات بشأن ما يوجد من تقنيات في التقييم ؛

٥٢- أن العمل في مجال التقييم يمكن القيام به بوصفه عنصراً أساسياً ثالثاً في خطة عمل تجري في مشاركة من جانب المنظمات الدولية المعنية ؛

دال - بناء القدرة

٥٣- هناك عنصر أساسي ثالث في وضع وتنفيذ التدابير الحافز على نحو فعال ، هو وجود الأطر المناسبة من قانونية وسياسية . لقد شجع مؤتمر الأطراف الحكومات على وضع أطر مساندة ، من قانونية وسياسية ، لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة .

٥٤- يمكن تناول العناصر الآتية :

(أ) تنفيذ برامج تدريب على القضايا الأساسية العلمية والاقتصادية المتصلة بالحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ؛

³⁵ المقرر ١٠/٤ الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي : "... أن التقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي وللموارد البيولوجية هو أداة هامة لوضع تدابير حافزة جيدة الاستهداف وتقوم على أسس اقتصادية سديدة ."

- (ب) تنفيذ برامج تدريبية بشأن التدابير الحافظة ؛
- (ج) تنمية القدرة على القيام بالبحث والتحليل بشأن التدابير الحافظة ؛
- (د) إيجاد وتطوير أطر مساندة ، من قانونية وسياسية ؛
- (هـ) القيام باستعراضات تشريعية وإسداء مشورة بشأن التدابير الحافظة ؛
- (و) إيجاد سبل للتمويل إذا لزم الأمر ؛

٥٥- في سبيل الإسهام في هذا الجهد ، هناك مجال رابع في خطة العمل يمكن أن يتضمن أسلوباً لمواصلة تطوير " قائمة مراجعة " للاعتبارات المتصلة بتصميم وتنفيذ التدابير الحافظة . ويمكن أن يتضمن ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق الانسجام بين المبادئ التوجيهية القائمة ، مع مراعاة المزيد من الدروس المستفادة من دراسة الحالات ومن العمل الجاري في الناحية النظرية بشأن التدابير الحافظة . و" قائمة المراجعة " هذه هي مسلك يمكن سلوكه بقصد وضع مبادئ توجيهية أشمل وأشد تفصيلاً على المدى المتوسط بشأن التطبيق العملي للتدابير الحافظة التي تستعملها الأطراف والحكومات . ووضع تلك المبادئ التوجيهية ينبغي القيام به في تعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة ، وكذلك مع الخبراء وأصحاب الشأن الذين يعينهم الأمر .

٥٦- في تضافر مع وضع تلك المبادئ التوجيهية يمكن أن تشجع اتفاقية التنوع البيولوجي على بناء القدرة على الصعيد الوطني ، بتشجيع تطبيق التدابير الحافظة وبناء القدرة من خلال " التعلم أثناء العمل " . ويمكن القيام بالمزيد من الدراسات القطرية من جانب خبراء وطنيين تحت رعاية اتفاقية التنوع البيولوجي . وفي الأحوال التي توجد فيها فجوات على الصعيد القومي ، يمكن مساندة تقديم معلومات إضافية وعقد حلقات دراسية حول التربية أو عقد ورش تدريب ، وذلك من خلال التعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال قضايا الحوافز .

مرفق

إسهامات خاصة

أن المنظمات التالية قدمت وثائق إيجابية للرسالة التي أرسلها الأمين التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠٠ طالباً بها معلومات عن الأنشطة المحيطة بالتدابير الحافزة .

الهيئة الاستثمارية للموارد الأفريقية (ART)

قدمت ART صورة من دراسة الحالة التالية : تدابير حافزة على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي - دروس من برنامج زمبابوي الخاص بإدارة المجالات الجماعية في سبيل الموارد الأصلية (CAMPFIRE) (نوفمبر ٢٠٠٠) .

أن CAMPFIRE هو برنامج لإدارة الموارد الطبيعية ، قام على أساس المجتمع ، يعيد الحقوق للمجتمعات الريفية فيما يتعلق بالإدارة والاستفادة من الموارد البيولوجية (الأبدة) الموجودة لدى تلك المجتمعات . ويقوم البرنامج على أساس افتراض أن التنوع البيولوجي ينبغي أن يسهم إسهاماً مباشراً في الوفاء بالاحتياجات البشرية ، التي هي الأولوية التي تجب ما عداها في أفريقيا . أن تدهور الموارد (التربة ، الأرض ، المياه ، الموائل ، التنوع البيولوجي) في المناطق الجماعية هي أكبر تحد في زمبابوي لحفظ البيئة وتعزيز الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية . وكانت CAMPFIRE أداة لتطبيق قانون صدر في ١٩٨٢ يأذن لوزير البيئة بتحديد سكان المناطق الجماعية بوصفهم " السلطة المختصة " على موارد الحياة الأبدة لديهم . وقد أنضمت معاً طوائف مختلفة بموجب برنامج CAMPFIRE . ويعتبر هذا البرنامج ناجحاً من حيث تخفيف الفقر والتطوير من خلال الإيرادات المكتسبة وفي مجال حفظ الأنواع والتنوع البيولوجي من خلال استثمار الإيرادات في ممارسات الحفظ ومساعدة المجتمعات الريفية بإعطائهم حيازة مأمونة أو حقوق ملكية على الموارد الطبيعية في مواقعهم . ومن خلال CAMPFIRE واستحقاق المجتمعات للمنافع الاقتصادية الناشئة عن الموارد الطبيعية ، مثل الإيرادات المتحصلة عن الصيد المراقب في رحلات السفاري ، أو السياحة الإيكولوجية ، لم يتم فقط توازن المعادلة بين التكاليف والمنافع ، بل كانت المنافع تفوق دائما التكاليف . وقد أسفر ذلك عن حوافز إضافية على استثمار الوقت والموارد في إدارة شؤون " ما لديهم " من حياة أبدة . بما أن الاعتراف بالوقائع الثقافية للمجتمعات الأصلية وبالطابع الخاص الثقافي لها ، وإدماج ذلك في البرنامج ، حافز قوي للمجتمعات المحلية على الأخذ بـ CAMPFIRE الذي رآه أنه برنامج صديق لمن يستعملونه ومرن ويحترم الممارسات التقليدية ، فقد تضاعف ثلاث مرات منذ ١٩٧٥ نطاق موائل الحياة الأبدة وهناك الآن ما يقرب من ٣٠ في المئة من زمبابوي تخضع لنوع ما من إدارة شؤون الحياة الأبدة .

بنك التنمية الإفريقي

قال بنك التنمية الإفريقي أنه من خلال سياساته ومبادئه التوجيهية المتعلقة بالزراعة والغابات يشجع البلدان الأعضاء الإقليميين على ما يلي :

- (أ) إيجاد علاقة بين التنوع البيولوجي والتنمية ؛
- (ب) تعزيز المتطلبات القانونية والاجتماعية والمؤسسية في سبيل حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها ؛
- (ج) تعزيز مشاركة القطاع الخاص واتحادات العمال والتعاونيات الريفية والمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين والشباب والنساء والمنظمات غير الحكومية في الأنشطة المتعلقة بالموارد الطبيعية وفي إمكانيات التوصل إلى المعلومات وإلى برامج التدريب ، في سياق وطني ؛
- (د) وضع وتطبيق نظام فعال لتوسيع نطاق الغابات ، والتعليم العام وإدارة شؤون الغابات فيما يتعلق بالأدوار المتعددة وقيم الأشجار والغابات والأراضي التي تشغلها الغابات .
- (هـ) وضع وتطبيق نظام شامل للمحميات الوطنية والمساحات الوطنية التي سوف تضاف فيها حماية على نماذج تمثيلية من الفلورا والفونا والمناظر الطبيعية كجزء من التراث الطبيعي ؛
- (و) تعزيز الاستعمال السوي للمرافق والمحميات الوطنية للأغراض العلمية والتربوية والترفيهية ولتطوير السياحة على نحو سديد ومأمون .
- وبين البنك كذلك أن التدابير الحافزة التي أدرجت في السياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بالموضوع والتي وضعها البنك كي تنظر فيه البلدان الأعضاء الإقليمية فيه : تتضمن ما يلي :
- (أ) فرض رسوم خاصة على السائحين لزيارة المناطق المحمية والمحميات الطبيعية ؛
- (ب) فرض ضرائب على المحميات الطبيعية التي تشجع السياحة فيها ؛
- (ج) تخصيص جزء من الضرائب الناشئة عن استغلال الموارد الطبيعية للمجتمعات المحلية ؛
- (د) صرف تعويض للسكان المحليين عن عدم انتهاكهم للمناطق المحمية ؛
- (هـ) تشجيع التوصل التفضيلي للأخشاب الناشئة عن الغابات التي تدار إدارة مستدامة إلى الأسواق الدولية من خلال " لصق بطاقات خضراء " ؛
- (و) تشجيع الشركات الخاصة على إشراك السكان المحليين في إدارة الموارد الطبيعية وحفظها .

بنك التنمية الآسيوي

قدم بنك التنمية الآسيوي الوثائق الآتية : *Asian Environmental Outlook*, (second discussion draft, Asian Development Bank, August 2000) and *Mobilizing Broader Support for Asias Biodiversity: How civil Society can Contribute to Protected Area Management* (Asian Development Bank, The World Conservation Union). Jeffrey McNeely, August 1999

بنك التنمية الأمريكي المشترك

قدم هذا البنك إلى اتفاقية التنوع البيولوجي صورة من تقرير صدر في يونيو ٢٠٠٠ عنوانه " تمويل حفظ التنوع البيولوجي " ويلاحظ هذا التقرير أن كثيراً من التهديد الواقع على التنوع البيولوجي يكمن في هذا التنوع هو مال

عام وأنه يصعب لذلك حمل الناس على دفع ثمن للسلع والخدمات التي يوفرها هذا المال العام . وكثير ما يحدث أن تعتبر المنافع الناشئة عن تلك السلع والخدمات أموراً خارجة عن الموضوع ، لا يوجد سوق لها ولا تدخل في حسابات السوق . ويقترح التقرير أن تمويل حفظ التنوع البيولوجي أو دفع ثمن له لا يزالان تحدياً . وفي صلب الموضوع يوجد النقص في الاعتراف بأهمية التنوع البيولوجي ، وفي بعض الأحيان بقيمته الاقتصادية ، وكذلك بقيمة الآليات الرامية إلى إدخال تلك القيم في السوق . ويغطي التقرير بكثير من التفصيل والاتساع الأدوات المختلفة المتاحة لتمويل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي .

المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (ITTO)

أن الـ ITTO بينت أن عملها في هذا المجال يفترض الإدارة والحفظ والاستعمال المستدام للغابات المدارية ككل ، مع اعتبار حفظ التنوع البيولوجي واستدامة استعماله كجزء لا يتجزأ من هذا الكل . وقدم التقريران التاليين إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي :

(أ) تقرير عن مشروع تمهيدي بشأن الحوافز في بلدان الإنتاج والاستهلاك ، في سبيل تعزيز التنمية المستدامة للغابات المدارية (فبراير ١٩٩١) ؛

(ب) روابط اقتصادية بين التجارة الدولية في الأخشاب المدارية والإدارة المستدامة للغابات المدارية (١٩٩٣) ؛

الاتحاد العالمي للحفظ (IUCN)

قدم الـ IUCN صورة من CD-ROM وضعت لاجتماعه في عمان ، بالأردن ، عام ٢٠٠٠ ، يتضمن طائفة واسعة من المعلومات الماضية والحاضرة بشأن وضع وتنفيذ التدابير الحافزة . وقدم الـ IUCN كذلك ورقة عنوانها " نحو برنامج عمل بشأن التدابير الحافزة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي : ورقة عمل تبين ما يمكن اتخاذه من تدابير من جانب اتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمات الدولية الأخرى لتعزيز العمل بشأن التدابير الحافزة " . وقدم مركز القانون البيئي التابع للـ IUCN ورقة عنوانها " أمثلة على أنواع مختلفة من الحوافز الإيجابية والسلبية " ، وهي ورقة تبين بالتفصيل أمثلة إيجابية و سلبية نشأت عن قوانين و/أو تشريعات ، وتستعمل في سياق حماية والحفظ والاستعمال المستدام للبيئة .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

Saving Biological Diversity: Economic Incentive (1996) هذا التقرير يشمل النتائج الأساسية لمشروع مدته عامان قامت به الـ OECD بشأن التدابير الحافزة الاقتصادية في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي ، وهو مشروع تولاه على وجه التحديد فريق الخبراء المعنيين بالجوانب الاقتصادية للتنوع البيولوجي ، التابع للـ OECD ويتضمن التقرير تقاسماً للمعلومات المتعلقة بالخبرات القطرية للبلدان الأعضاء في الـ OECD ، وهو بذلك يسهم في تفهم دور تدابير الحفز الاقتصادية في مساندة تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي .

Handbook of Incentive Measures for Biodiversity: Design and Implementation

(1999). أن هذا الكتاب المرجعي قد أنتج بإرشاد من الفريق العامل المعني بالجوانب الاقتصادية للتنوع البيولوجي التابع للـ OECD . ويقصد منه مساعدة راسمي السياسة العامة على تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة الملائمة في سبيل الإدارة الفعالة للتنوع البيولوجي . وهو يبني على عمل سابق قامت به الـ OECD في هذا المجال ، لاسيما على تجميع نتائج دراسات الحالات البالغ عددها ٢٢ حالة المتعلقة بالتدابير الحافزة ، التي قامت بها الـ OECD .

موارد للمستقبل

أن هيئة " موارد للمستقبل " قدمت عدداً من التقارير لاتفاقية التنوع البيولوجي ، تشمل ما يلي :

(أ) *Paul J. Ferraro and) "The Cost-Effectiveness of Conservation Payments"*

(R. David Simpson) . ويوحى هذا التقرير بأن دفع مبالغ الحفظ في بعض الحالات يمكن أن يكون أشد جدوى من النهج غير المباشرة في مجال الحفظ ؛

(ب) *(R. David Simpson) "The Price of Biodiversity"* . أن هذه الورقة تحتج بأن الأنشطة

مثل التنقيب البيولوجي والسياحية الإيكولوجية والمنتجات غير الخشبية للغابات لا تتطوي على حوافز كافية للحفظ على المدى القصير ، وأن الأفراد في البلدان النامية ينبغي أن تدفع لهم أجور كي يقوموا بالحفظ .

(ج) *"Carving out Some Space-A Guide to Land Preservation Strategies"*

(James boyd, Kathryn Caballero, R. David Simpson) . أن هذا المقال يناقش سياسات استعمال الأراضي و تيسير شؤون الحفظ بصفة خاصة . وهو يوحي بأن استمرار التجربة في استعمال أدوات مبتكرة يكون من شأنه تسهيل إدراك الهدف المتمثل في تحقيق المزيد من الحماية بقدر من التكاليف أقل .

(د) *(R. David Simpson) " Biodiversity Prospecting"* . يحتج هذا التقرير بأن العدد الهائل

من الأنواع الداخلة في هذه العملية معناه أن التنقيب في التنوع البيولوجي لا يولد إلا قيمة اقتصادية قليلة ، إذ أن كلما كان عدد الأنواع كبيراً كلما قلت قيمتها الهامشية . وبحوث هذه الهيئة بشأن التنقيب في مجال التنوع البيولوجي يدل على أن التنوع البيولوجي قد يكون هاماً بالنسبة لأي عدد من الأسباب التجارية والإيكولوجية والجمالية والخلوقية بل حتى والروحية . بيد أنه ، عندما يتعلق الأمر بالتنقيب التجاري بين الموارد الطبيعية بحثاً عن منتجات جديدة ، فإن قيمة التنوع البيولوجي ليست بالغة بالقدر الذي قد يفترضه بعض المهتمين بشؤون الحفظ . ولذا يقتضي الأمر وضع حوافز على الحفظ تكون أسهل تطبيقاً .

(هـ) *"Rights-Based Fishing"* . أن هذا التقرير يلاحظ أن تطبيق ورقابة نهج تنظيمية كانت

أمراً غير مجد للتحكم في شؤون صيد الأسماك ، لأن هذا الصيد ناشئ عن تقليد يعتمد على إمكان التوصل الحر والمفتوح إلى موارد صيد الأسماك . ويلاحظ أن صائد الأسماك ، من خلال صيد يقوم على حقوق معينة ، إذا ما أعطي حقوقاً بالاستعمال لا تعطي لغيره ، وإذا ما أشرك بشكل أشد مباشرة في القرارات التي تصدر بشأن إدارة

صيد الأسماك فإنه سوف يرى الفوائد المترتبة على الإدارة على المدى الطويل لشؤون صحة مصائد الأسماك وإنتاجها .

(و) *Eco-Labeling Consequences in General Equilibrium : A Graphical*

Assessment (Stephen K. Swallow and Roger A. Sedjo) . أنه هذه الورقة تلاحظ ، في سبيل تعزيز معايير الإدارة المستدامة للغابات ، كانت هناك أصوات تدعو إلى وضع برامج لإصدار شهادات للمنتجين الذين يفون بمعايير تؤدي إلى تعزيز التنوع البيولوجي أو استدامته . ومن هذه النداءات نداء يتعلق بلصق البطاقات الإيكولوجية ، التي تخبر المستهلكين عما إذا كانت المنتجات الخشبية النهائية مستمدة من غابات تدار وفقاً لمعايير مشهود بها تعزز الاستعمال المستدام أو حماية التنوع البيولوجي . ونظراً للعوائق العملية وللتحديات الاقتصادية المرتبطة بهذه العملية - أي عملية لصق البطاقات الإيكولوجية - يتساءل المقال عما إذا كانت جودة النظام الإيكولوجي ، على نطاق إقليمي واسع أو على نطاق عالمي ، ستتحسن حتماً بعد أن يقوم الاقتصاد بمواءمة موارد التوريد كي تتماشى مع الطلب الناشئ عن تنفيذ نظام لصق البطاقات الإيكولوجية .

(ز) *Marine Reserves: Is there a Free Lunch ?* (James N. Sanchirico, James)

(E. Wilen) . أن مفهوم المحميات البحرية هو تجنب مجالات واسعة من البيئة البحرية يفرض فيها استعمال محدود أو استعمال مراقب . وبعض المدافعين عن هذا الرأي يرون أن المحميات البحرية هي معامل طبيعية فردية ينبغي استعمالها كعلامات على الطريق ومواضيع دراسة في سبيل تفهم نظام طبيعي لم يتعرض نسبياً للأضطرابات . ويرى غيرهم أن المحميات البحرية هي أدوات ممكنة للسياسة العامة ، لتعزيز المنافع الناشئة عن الأنظمة الإيكولوجية الساحلية بصفة عامة . والأصوات التي ارتفعت أكثر من غيرها للاعتراض على المحميات البحرية هي أصوات صائدي الأسماك الذين يستغلون في الوقت الحاضر المناطق التي ينظر في تجنبها .

وحدة الاقتصاد والتجارة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-ETU)

أن UNEP-ETU قدمت نشرتين تقومان على أساس عدة سنوات من التعاون من الباحثين في طائفة واسعة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية . والعمل الذي شرعت فيه اليونيب كان يسعى إلى تحديد الطريقة المثلى لمساندة استعمال الأدوات الاقتصادية وأساليب التقييم في تلك البلدان :

(أ) *Economic Instruments for Environmental Management* (Abaza and

(Rietbergen-McCraken eds, 2000) ، وهو تجميع لدراسات الحالات المتعلقة بتجارب في الأدوات الاقتصادية في البلدان النامية .

(ب) *Environmental Valuation* (Rietbergen-McCraken eds, 2000) . قدمت UNEP-

ETU أيضاً هذه النشرة التي صدرت بناء على تكليف منها .

(ج) *Instruments of Change: Motivating and Financing Sustainable*

Development, (TheodorePanayotou)(1998) . يحتج هذا المؤلف بأن تلك الأداة الاقتصادية ، إذا ما صممت على نحو يلائم الظروف الخاصة للاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية ، يمكن أن تكون أدوات

قوية لأحداث التغيير . فهي يمكن أن تدفع التحرك بعيداً عن الأنشطة غير المستدامة وكذلك يمكن أن تولد الوسائل المالية لدفع تكاليف أشكال من التصرف أقرب إلى الاستدامة . وهذا الكتاب ينظر في الأدوات الاقتصادية المتاحة وما يتصل بها ، ويحلل خبرة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، ويناقش الطرائق التي يمكن بها وضع أفضل تصميم للأدوات الاقتصادية كي تكون عاملاً في أحداث التغيير الذي يشجع التحرك نحو التنمية المستدامة .

الصندوق العالمي ، من أجل الطبيعة (WWF)

أن نشرة الـ WWF التي عنوانها *From Theory to Practice: Incentive Measures in*

Developing Countries ، تستكشف الدروس المستفادة من عدد من دراسات الحالات ، شاملة ما يلي :

(أ) حوافز على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في غابات كايا في المنطقة الساحلية

بكينيا .

(ب) *An Analysis of Ecotourism, Economic Contribution and Development:*

دراسة - *Identification of Potential Economic Incentives to Maximize Ecotourism Benefits*

حالة بشأن *Taman Rimba Kenong (Kenong Forest Park, Malaysia)*

(ج) تدابير حافزة في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي من جانب المجتمعات التي

تعيش حول محمية بوندي الوطنية ، غير الممكن ولوجها (WWF EARPO, 1998) .

أن هذه النشرة ، إلى جانب دراسات الحالات ، توحى بعدد من الدروس من الكيفية التي تم بها حفز

الناس في هذه البلدان على حفظ التنوع البيولوجي واستعماله بشكل مستدام . وفي جميع الأمثلة هناك صلة مباشرة

بتحقيق الأهداف الرئيسية الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي - الحفظ ، الاستعمال المستدام ، إمكانية التوصل وتقاسم

المنافع - وتعطي النشرة إرشاداً حول الدور الذي يمكن أن تؤديه الحكومات ووكالات التمويل في تعزيز الحوافز

بوصفها أداة ديناميكية لتنفيذ الاتفاقية .
